الحديث النبوي الشريف
من مصادر الدرس النحوي

عبد الجبار علوان النايلة
مدرس

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

المقدمة :

قبل مدّة هلّ علينا هلال المحرم لسنة ١٤٠١هـ فأشعر العرب والمسلمين بحلول قرن جديد هو القرن الخامس عشر الهجري – ومرور اربعة عشر قرناً على هجرة الرسول الكريم إلى (يثرب) المدينة المنورة ، وقيامه بارساء دعائم الدولة العربية الاسلامية ، الدولة التي حمل أبناؤها مشعل الحضارة العالمية ، منيرين الطريق أمام أقوام وشعوب العالم المختلفة إلى الهداية والنور ، فكانت (سنّة الرسول الشريفة) التي هي جزء من (سيرته النبوية) سندهم بعد القرآن الكريم في هداية الورى إلى الهدى ، وارشاد الضالين إلى خير السبل ، فقد فصّلت ماأجمل القرآن ذكره ، ومنهما استمدت أحكام الشريعة ، وبهما عرفت السنن ، واستوحيت مكارم الاخلاق والسجايا الحميدة ، وعلى اساسهما المتين بنيت اركان المجتمع العربي الاسلامي الوطيدة الشامخة :

وحديث النبي الشريف المرادف للسنّة(١) كان ومايزال – برغم تقادم الزمن وتقلّب الاحوال – المورد العذب الذي يجد فيه المرء ضالته المنشودة لكي يعيش مواطناً صالحاً حر الضمير أبّي النفس مخلصاً للوطن والامة ؛

ونحن في سبيل الحفاظ على سلامة لغتنا العربية وتيسير نحوها على الدارسين ، نجد في حديثه (ص) ، المعين الذي لاينضب ، والمصدر الذي يلي القرآن الكريم في أهميته للدراسات النحوية الحديثة الذي فات النحويين القدامى ان يستفيدوا منه الفائدة المتوخاة ، ويعتمدوه مصدراً أفصح وأنقى وأوثق من كل ماروي لهم أو سمعوه من الشعر الذي اعتدوا به ايّما اعتداد في دراساتهم النحوية ؛

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغتنا الكريمة وقطرنا العزيز وامتنا المجيدة ؛

(١) الحديث لغة : هو الجديد ضد القديم ، ويطلق على الكلام لأنه يحدث بالتدريج ، أما في الاصطلاح فهو مرادف للسنة والخبر والأثر ، وكلها على معنى ما أضيف إلى النبي (ص) قولا وفعلا أو تقريراً أو صفة . فالقول : ماروى عنه (ص) أنه قاله . والفعل ماروى عنه (ص) أنه فعله . والاقرار : ماروى عنه (ص) أنه أقر عليه قومه ولم ينكره. والصفة : هي صفاته الخلقية والخلقية . والأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت عن طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله (ص) من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية (ينظر : أبو عبدالله الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ص ٧ط (١) ، القاهرة ١٣٤٢هـ وجمال الدين القاسمي ، قواعد التحديث ص٦١ ومحمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٧) .

الحديث النبوي الشريف مصدراً للدرس النحوي :

للحديث النبوي الشريف مقومات تجعل منه مصدراً مهماً للدراسات النحوية ينبغي أن يتقدم سائر كلام الفصحاء الذين اعتد النحاة بأقوالهم واتخذوها حجة في دراساتهم ، فيكون المصدر الذي يلي القرآن الكريم وقراءاته (١) ، منها :

١ ـ **فصاحة الرسول الكريم** ، فحديثه « وان كان نازلا عن فصاحة القرآن وبلاغته ، في الطبقة العليا بحيث لايدانيه كلام ، ولايقاربه وان انتظم أيّ انتظام » (٢) ، فلا يماري امرؤ بأن رسول الله كان أفصح العرب لساناً ، وأوضحهم بياناً ، واعذبهم نطقاً ، واسدهم لفظا ، وأبينهم لهجة وأقومهم حجة ، وأعرفهم بمواقع الخطاب ، وأهداهم إلى طريق الصواب » (٣) ، فمن عباراته الفصيحة التي اقتضبها ، ولم تسمع من عربي قبله ، حيث لم تكن العرب قد تداولتها قبلاً في كلامها قوله : (مات حَتْفَ أنفه) و (حَمِيَ الوطيسُ) و (لايلدغ المؤمن من جحر مرتين) و (لاينتطح فيها عنزان) و (إياكم وخضراءَ الدمن) و (الحرب خدعة) ، وهي عبارات كثيرة جرت مجرى الامثال (٤) ، فهو القائل (بعثت بجوامع الكلم) (٥) ، والمراد بها « جمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة » (٦) ، وقد بسط ابن الأثير (٦٣٧هـ) للقول في توضيح المراد ، فقال : « إنّه أوتي الكلم الجوامع للمعاني ، وهو ينقسم قسمين : الأول : ألفاظ تتضمن من المعنى مالا تتضمنه أخواتها ، مما يجوز أن يستعمل مكانها ... من ذلك مثلا قوله (ص) يوم حُنَيْن : (الآنَ حَمِيَ الوطيسُ) ، ولو أتينا بمجاز غير ذلك في معناه فقلنا : (إستعرت الحرب) لما كان مؤدياً من المعنى مايؤديه (حمى الوطيس) . والفرق بينهما ان الوطيس هو التنّور ، وهو موطن الوقود ومجتمع النار وذلك يخيل إلى السامع انّ هناك صورة شبيهة بصورته في حميها وتوقدها ، وهذا لايوجد في قولنا : (استعرت الحرب) أو ماجرى مجراه ... الثاني : الإيجاز الذي يدلّ به بالألفاظ القليلة على المعاني الكثيرة ، أي أن الفاظه ـ صلوات الله عليه ـ جامعة للمعاني المقصودة

---

(١) ينظر كتابنا : الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٤٥.

(٢) قاله يحيى بن حمزة العلوي في الطراز ١/١٦١. ط(١)، مطبعة المقتطف بمصر ١٣٣٢هـ = ١٩١٤م.

(٣) ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤.

(٤) ينظر جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٢٠٩، ٣٠٢.

(٥) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ١٧/٤.

(٦) المزهر ١/٢٤٦.

على إيجازها واختصارها ، وجلّ كلامه جارٍ هذا المجرى » (١) « فلم يسمع الناس بكلام قطّ أعمّ نفعاً ، ولا أقصد لفظاً ، ولا أعدل وزناً ، ولا أجمل مذهباً ، ولا أكرم مطلباً ولا أحسن موقعاً ، ولا أسهم مخرجاً ، ولا أفصح عن معنى ، ولا أبين عن فحوى من كلامه (ص) (٢) قال يونس بن حبيب (١٨٢هـ) : « ماجاءنا عن احد من روائع الكلام ماجاءنا عن رسول الله (ص) (٣) » :

٢ – قيمة الحديث اللغوية : ثم إن الحديث نثر مرسل موضوعي يستعمل اللغة العربية استعمالاً عملياً ، فأحاديثه والروايات الصحيحة المتناقلة عن أعماله وأعمال صحبه البررة إنموذج حقيقي للنثر القديم (٤) الذي يمثل اللغة العربية تمثيلا صادقاً ، يقول بلا شير : « ان الوثيقة التي نظم فيها الرسول ، بعد وصوله للمدينة ، أحوال المسلمين واليهود تعدّ وثيقة لغوية من الطراز الأول » (٥) كما أن الحديث حفظ لنا لهجات العرب وأساليب كلامها وطرائق استعمالها اللغة في نثر خال من الضرورات الشعرية ، وغير خاضع لشروط الوزن ومراعاة القافية كالشعر ، ففي الحديث يجد دارسو النحو « فصاحة مبنى ، وبلاغة معنى ، وبراعة تركيب ، وجمال اسلوب ، وروعة تأثير (٦) » لاينكر ذلك منكر ، ولايماري ممارٍ :

٣ – العناية برواية الحديث : كما ان العناية التي بذلت برواية الحديث وتوثيقه ، وحفظه وتداوله مشافهة ، حتى تمّ تدوينه في الكتب تؤهله ليكون مصدراً للدراسة النحوية ، لايمكن قرانه بالشعر الذي اتخذه معظم النحويين مصدرهم المفضّل في دراساتهم النحوية ، فالحديث بريء من تهمة الضعف التي وجهت لشواهد النحو الشعرية ، فقالوا : « اضعف من حجّة نحوي ». (٧) فالصحابة كانوا يتثبّتون في روايته عند اخذها وعند أدائها (٨) ،

---

(١) ضياء الدين بن الأثير ، المثل السائر ١/٤٩،و٥٢ .
(٢) الجاحظ ، البيان والتبيين ٢/١٧ – ١٨ .
(٣) المصدر نفسه ٢/١٨ .
(٤) نولدكة ، اللغات السامية ص ٨٢. ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، القاهرة سنة ١٩٦٣م.
(٥) ريجيس بلاشير ، تاريخ الادب العربي ص ٨٠. تعريب د. ابراهيم الكيلاني ، دمشق ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦ م .
(٦) طه الراوي ، نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠ .
(٧) ينظر وفيات الأعيان ١/١٠٠ .
(٨) ينظر الحاكم النيسابوري ، معرفة علوم الحديث ص ١٥.

ويحرصون على أن لايفوتهم سماع شيء منه (١) ،لماله من تأثير في تقويم أنفسهم واستصلاح أحوالهم ، فكانوا يسألون النبي (ص) عما يشكل عليهم أمره منها ، كما كان يوصيهم ويوصي من يفد عليه من الوفود بحفظها وابلاغها الناس كما يسمعونها منه (٢) : (نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمع (٣) ... الحديث) كما كان يحذرهم من الكذب فيه ، لهذا كانت رواية الحديث في الصدر الأول للإسلام قليلة لتشدد الصحابة في قبولها خشية أن يدخلوا فيه مالبس منه سهواً أو خطأ ، فكان عبدالله بن مسعود (٣٢هـ)-مثلا - يمكث السنة لايروي شيئاً عن الرسول (٤) :

ثم اتسعت رواية الحديث على عهد التابعين لأهميته البالغة ، وحبهم الرسول ، وإحياء لآثره وذكراه ، فانصرف بعضهم إلى روايته انصرافاً تاماً حتى نسبوا اليه فسموا (المحدثين) الذين اشتهر منهم بحفظه والعناية به : سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وخارجة بن يزيد ومحمد بن شهاب، الزهري وابو سلمة وسعيد بن جبير وقتادة بن دعامة السدوسي والاعمش وابن جريج (٥). فكان المحدثون يعدون اكبر العلماء شأناً في الاسلام ، يضرب بهم المثل في حفظ الحديث والعناية به :

٤ ـ حماية الحديث من الوضع : أضف إلى ماتقدم قيام العلماء بحماية الحديث من الوضع والافتراء والدس الذي دخله لأسباب سياسية ومذهبية ، وتنقيته عما شابه ، فوضعوا (علم اصول الحديث) لحصر الأحاديث الموضوعة وتمييزها من غيرها ، فاعتمدوا في نقل الحديث وروايته على الإسناد ، فلا يروى الا مسنداً راوية بعد راوية إلى النبي (ص): ثم وضع (علم معرفة الرجال) لمعرفة أحوال رواة الحديث ومن تقبل روايته أو ترد، و(علم الجرح والتعديل) وهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ، وعن مراتب تلك الألفاظ (٦) ، فوضعت الكتب المختلفة في هذه العلوم ، وبينت علل الحديث وأحوال الرواة لتمييز الثقات من غيرهم (٧) :

---

(١) ينظر صحيح البخاري ٣١/١.
(٢) ينظر صحيح البخاري ٣٠/١، وابن حجر العسقلاني ، فتح الباري ١٦٦/١.
(٣) القاضي عياض اليحصبي ، الألماع إلى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع ص١٧٧.
(٤) المصدر نفسه ص ١٧٧ .
(٥) ينظر أحمد الاسكندري ، تاريخ الادب العربي ص ١١٢.
(٦) و (٧) ينظر محمد عبدالعزيز الخولي ،مفتاح السنة ص ١٦٥و١٤٨ .

ولهذا نجح المحدثون في تنقية الأحاديث مما شابها من الوضع والتزوير ، وليس ادل على ذلك مما جمعه البخاري من الأحاديث التي بلغت (٧٢٧٥) خمسة وسبعين ومائتين وسبعة آلاف حديث ، بضمنها الأحاديث المكررة التي اذا أسقطت تكون (٤٠٠٠) اربعة آلاف حديث ، انتقاها البخاري – على ماذكر – من (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف حديث (١)

٥ – تدوين بعض الحديث على عهد رسول الله (ص): كما أن كثيراً من الأحاديث دوّنت على عهد الرسول (ص)، وقد ثبت في الصحيح أن بعض الصحابة كان يكتب شيئا من الحديث كعلي كرّم الله وجهه مثلا ، فقد كان عنده احاديث دوّنت في صحيفة (٢) ، كما دوّن آخرون صحفاً اشتهرت منها الصحيفة الصادقة التي كتبها عبدالله بن عمرو (٦٥هـ)(٣) وممن روى ابن الصلاح (٦٤٢هـ) إباحة الكتابة عنهم : علي ، وابنه الحسن ، وانس ، وعبدالله ابن عمر وعبدالله بن عمرو في جمع آخرين من الصحابة والتابعين(٤). فعلى الرغم من ورود أحاديث تدل على منع الرسول صحابته من كتابة حديثه لكيلا يختلط بالقرآن (٥) ، وردت احاديث اخرى أباحت الكتابة (٦)، ولعلّه (ص) أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه ، من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب ، أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن – كما ذكرنا – وأذن في كتابته حين أمن ذلك (٧) ؛ وذهب بعضهم إلى ان أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهي ، والنهي كان اول الأمر ، ثم اذن في الكتابة لما كثر الحديث وصار يفوت الحفظ (٨) ، وقد قال

---

(١) الحافظ أبو عمر الشهرزوري ، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٠–١١.

(٢) ينظر صحيح البخاري ١/٣٦. يرجح الدكتور صبحي الصالح في (علوم الحديث ومصطلحه ص ٣٠) ان تكون هي الصحيفة التي دون فيها كتاب رسول الله (ص) حقوق المهاجرين والانصار واليهود وعرب المدينة .

(٣) ينظر الخطيب البغدادي ،تقييد العلم ص ٨٤.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ينظر ص ٨٨ .

(٥) ابن كثير القرشي، فضائل القرآن ص ٣٩ .ط(١)، مطبعة المنار – مصر سنة ١٣٤٧هـ. من ذلك ماروي عن ابي سعيد الخدري ان النبي (ص) قال : (لا تكتبوا عني شيئاً ، فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه... الحديث (تقييد العلم ص٣٠).

(٦) من ذلك ماروي عن عبدالله بن عمرو أنه قال: » قلت يارسول الله ، أقيد العلم؟ قال : نعم. قيل : وما تقييده ؟ قال: كتابته «.(ابن قتيبة ،تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦).

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٨.

(٨) تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٧.

كثير من العلماء نهاهم عن كتابة الحديث خشية اختلاطه بالقرآن ، وهذا لاينافي جواز كتابته اذا أمن اللبس ، وبذلك يحصل الجمع بين المنع وبين قوله عليه الصلاة والسلام في مرضه الذي توفي فيه : إئتوني بكتاب اكتب لكم كتاباً لاتضلوا بعده ، وقوله عام الفتح : اكتبوا لأبي شاه ، واذنه لعبد الله بن عمرو بتقييد العلم » (١) .

نحاة اتخذوا الحديث مصدراً لدرسهم النحوي

ومما يحمد له في تاريخ علم النحو ظهور جماعة من النحوين جعلوا الحديث مصدراً من مصادر دراساتهم النحوية ، لأنهم رأوا فيه ماذكرناه من مزايا ، إضافة إلى ماغلب على ظنهم ان مااعتمدوا عليه كان من لفظ الرسول (ص) ، لأن الأصل عدم التبديل ، فأقبلوا ينهلون من مورده العذب ومنبعه الثر ، مستندين إلى نصوصه في وضع القواعد النحوية ، أو ترجيح رأي ، أو رد مخالف ، او توجيه حديث أو تأويله لكي يصح لغوياً . وكان في مقدمتهم : أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأندلسي (٦٠٩هـ) ومحمد بن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ) لأنهما أول من تلقى إنكار بعض النحويين عليهما سلوك هذه السبيل ، وان كان أحد الدارسين المحدثين قد رشّح أبا القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي (٥٠٨ ـ ٥٨١هـ) ليكون أول من توسّع في الاستشهاد النحوي بحديث النبي (ص)(٢) ، ويرى انه « هو الذي فتح أمام ابن مالك باب التوسع في اعتماد حجّية الحديث في أصول النحو على ماعرف به ابن مالك » (٣) ، وغيره رجّح أن يكون « أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) أول من بدأ هذا الاتجاه» (٤). في حين يقول آخر «وفي الحق أن يوضع الزمخشري (٥٣٨هـ) في أوائل الذين يستشهدون بالحديث الشريف في النحو واللغة »(٥) . غير إننا نرى أن ابن مالك أول النحويين (٦) ، لأنه « كان يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث

---

(١) مفتاح السنة ص ١٦

(٢) هو الدكتور محمد ضاري في (الحديث الشريف في الدراسات النحوية واللغوية) ص ٣٨٦.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٩١ .

(٤) الدكتور خليل بنيان الحسون في بحث: في الحديث الشريف والنحو .مجلة الاستاذ العدد٢ ص ٢٥٤

(٥) الدكتور فاضل السامرائي (في الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري) ص ١٨١ .

(٦) ربما يسأل سائل : لم لم نقرن ابن خروف بابن مالك ، والجواب ان كتابي الأول منهما : شرح كتاب سيبويه وشرح جمل الزجاجي لم يصلا الينا لكي نتعرف على استشهاده .

على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب (١)»،لوثوقه التام بالحديث بحيث لم يكن يبدي أيّ تشكك فيما يخالف القياس النحوي او اللغة الشائعة ، في حين كان السهيلي يبدي نوعاً من التشكك في رواية الحديث حينما يعجز عن توجيهه لغوياً فلا يعرف له وجهاً (٢) ومثل هذا كان ابو البقاء يصنع (٣) ، كما ان الزمخشري « ربما أسند اللحن أو الوهم إلى رواة الحديث » (٤).

أما ابن مالك فقد مضى على بصيرة من أمره — وهو في العربية نظير المجتهدين (٥) يصحح ويبني الأحكام النحوية مستنداً إلى الاحاديث النبوية ، من ذلك مثلا : استشهاده بقول النبي (ص): « ياعائشة ! لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابين» . على تجويز ثبوت الخبر بعد لولا اذا كان المبتدأ بعدها مخبراً عنه بكون مقيّد لايدرك معناه عند حذفه ، نحو : لولا زيد غائب لم أزرك . قال ابن مالك : « خبر هذا النوع واجب الثبوت لان معناه يجهل عند حذفه ، وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني والشجرى » (٦) . ومن ذلك ايضاً نصّه على حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط بقلة في سعة الكلام مستشهداً بقول الرسول (ص) لسعد : « إنك ان تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة » . قال :« تضمن الحديث حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط ، فان الاصل : ان تركت ولدك اغنياء فهو خير ، وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة ، وليس مخصوصاً بها . بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره ... ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيّق حيث لاتضييق » (٧) كما أنه جوّز إضافة الصفة إلى الموصوف حيث قال: « في اضافة نساء إلى المؤمنات في الحديث : (كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله (ص) صلاة العصر) شاهد على اضافة الموصوف إلى الصفة عند أمن اللبس ، لأن الأصل : وكنّ النساء المؤمنات . وهو نظير : حبة الحمقاء

(١) ينظر خزانة الادب ٦/١.

(٢) ينظر امالي السهيلي (ص٧٦و٧٨ و٨٣و ٩٠ و٩٤و١٠٧ و١٢٨و١٣٢) مثلا.

(٣) في الحديث الشريف والنحو. مجلة الاستاذ ص ٥٢٧ – ٢٥٩.

(٤) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١.

(٥) حمزة فتح‌الله ، المواهب الفتحية ٤٣/١ . ط(١)، المطبعة الاميرية، بولاق ١٣١٢هـ

(٦) ينظر شواهد التوضيح ص ٦٥ – ٦٧.

(٧) شواهد التوضيح ص ١٣٣ – ١٣٤.

ودار الآخرة ، ومسجد الجامع ، وصلاة الاولى (١)» وقد ذهب مذهب الكوفيين في تجويزهم ذلك مستندين إلى آيات وردت في القرآن الكريم ، في حين رفض البصريون ذلك مؤولين تلك الآيات (٢). وغير هذا كثير نكتفي بما ذكرنا وفيه الدليل :

من هذا يتضح ان ابن مالك اعتمد على الحديث اعتماداً كلياً في وضع الأحكام النحوية بحيث يمكننا القول : إنه فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده من النحاة الذين رأوا فيه مارآه هو من مزايا تؤهله ليكون المصدر الثاني بعد القرآن الكريم والقراءات . نذكر من هؤلاء النحاة ولده بدر الدين المشهور : (ابن الناظم) ٦٨٦هـ « فقد كان الحديث الشريف أحد مصادر الاستشهاد النحوي عنده ، تبعاً لأبيه ، صحح طائفة من المسائل النحوية ، استناداً إلى ماورد فيه وقد يستشهد على صحة قاعدة نحوية بالحديث فقط ، لأن الوارد منه يبيح ذلك التصحيح(٣) من ذلك مثلا تصحيحه مذهب الكوفيين في جواز اضافة المضاف إلى ضمير الموصوف في سعة الكلام مستشهداً على ذلك بالأحاديث النبوية فقط ، ومخالفاً سيبويه الذي لم يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر (٤) ، حيث قال في شرحه : « وأجاز الكوفيون ذلك وهو الصحيح لوروده في الحديث كقوله (ص) في حديث أم زرع : (صفرُ وشاحها) .. ، وفي حديث الدجال : (أعورُ عَيْنِه اليمنى) ، وفي وصف النبي (ص) : (شَثْنُ أصابعه ..) (٥) ومن ذلك ايضاً استشهاده به في(عوامل الجزم) على جواز مجيء جواب الشرط ماضياً اذا كان الشرط مضارعاً حيث قال : « واكثر النحويين يخصون هذا النوع بالضرورة ، وليس بصحيح بدليل مارواه البخاري من قول النبي (ص) : (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتساباً غفر له) (٦) » . واستشهد ايضاً على حذف الفاء من جواب الشرط في الندرة بالحديث

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٩٣ . والحديث في صحيح البخاري ، ينظر فتح الباري ١٩٥/٢.

(٢) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٢١١ – ٢١٣ .

(٣) محمدعلي حمزة ، ابن الناظم النحوي ٢٧٦. ط(١)، مطبعة اسعد بغداد ١٩٧٧م.

(٤) ينظر الكتاب ١٠٢/١ والمبرد، المقتضب ٩٥٩/٤ وابن يعيش، شرح المفصل ٨٤/٦ – ٨٩.

(٥) شرح ابن الناظم ص ١٩٦، وينظر أمالي السهيلي ص ١١٦ – ١١٧. والشثن: أي ان اصابعه (ص) تميل إلى الغلظ والقصر .وقيل : هو الذي في أصابعه غلظ بلا قصر ، ويحمد ذلك في الرجال ، لأنه اشد لقبضهم (لسان العرب – شثن – ٢٣٢/١٣) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٨٧ .

الذي أخرجه البخاري من قوله (ص) لأبيّ بن كعب(١) : (فان جاء صاحبها ولا استمتع بها) (٢) ومثل هذا كثير في شرحه (٣).

ومن هذه الجماعةجمال الدين بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) (٤) الذي اعتمد على الحديث كثيراً في دراسته النحو بحيث لم يخل باب من أبوابه أو مسألة من مسائله من الحديث في كتبه : مغني اللبيب وشرح شذور الذهب وشرحقطر الندى وغيرها ، يأتي به مستدلاً في المسائل اللغوية والنحوية، حتى كان يستعين به أحياناً في تفسير ابيات الشعر (٥)، ومما يدل على اعتماده الفائق على الحديث استشهاده به على اي رواية ورد فيها، كاستشهاده مثلاً — في باب الفاعل على الحاق جماعة من العرب علامة تثنية أو جمع «بالعامل فعلاً كان كقوله (ص) : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) او اسماً كقوله (ص) : أو مخرجيَّ هم؟ قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل : وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك. والأصل : أو مخرجوي هم ، فقلبت الواو ياءاً، وادغمت الياء في الياء » (٦)، والحديث الثاني رواه البخاري بما يخالف رواية ابن هشام، (... أو مخرجي. بكسر الجيم ومكون الياء) (٧) :

ومن هؤلاء النحاة ايضاً بهاء الدين بن عقيل (٧٦٩ هـ) الذي استشهد بالحديث كثيراً في شرحه على الالفية (٨)، من ذلك مثلاً استشهاده على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الظرف (٩). وبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٣٧ هـ) الذي اعتمد

(١) ينظر صحيح البخاري ٩٢/٩ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٨٨ .

(٣) شرح ابن الناظم ، ينظر مثلا ص ١٢و٤٢ و٥٥و١٢٩.

(٤) يقول الاستاذ سعيد الافغاني: (في اصول النحو ص ٥٠) : « ثم جاء ابن هشام(— ٧٦١) تلميذ ابي حيان ونقيضه في مذهبه ازاء الاستشهاد في الحديث».وأنا لاأرى هذا إذ إن كلا الرجلين قد استشهد بالحديث بصورة واسعة كما سنرى، غير أن الثاني منهما قد انتقد ابن مالك متحاملا عليه .

(٥) ينظر مغني اللبيب ١٠٠/١.

(٦) شرح قطر الندى ص ١٨٢.

(٧) ينظر فتح الباري ٢٩/١.

(٨) شرح ابن عقيل ، ينظر مثلا : ٦٥/١، ١٠٦، ٦١١، ٦٢٢، ١٩/٢، ٢١، ١٨١، ١٨٨، ٢٩٨، ٣٧٢، ٣٩٢.

(٩) شرح ابن عقيل ٨٣/٢.

على الحديث كثيراً في شرحه لكتاب «كفاية المتحفظ المسمى : تحرير الرواية» (١) ، كما استشهد به في «شرحه المغني والتسهيل والبخاري (٢)» ، وله في شرح التسهيل رد لطيف على ابي حيان لمنعه الاستشهاد بالحديث ، أجاد فيه (٣) ومنهم ايضاً علي بن محمد الأشموني (٩٢٩ هـ) ، ففي الصفحة الاولى من شرحه يواجهك حديث استند إليه في جواز اضافة آل إلى الضمير خلافاً للكسائي والنحاس وابي بكر الزبيدي الذي زعم انه من لحن العوام (٤) ، ومن ذلك أيضاً : رده على ابي علي الفارسي قوله : إثبات الميم في (فم) مع الاضافة ضرورة . بأنه لا يختص بالضرورة بدليل قول النبي (ص) : «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ...) (٥) » ، وغير ذلك كثيراً (٦).

وهناك نحاة متأخرون (٧) من اصحاب الحواشي ساروا على هذه السبيل الواضحة في الاعتماد على الحديث كثيرا في دراساتهم النحوية كأحمد بن احمد السجاعي (١١٩٧هـ) ، ومحمد بن علي الصبّان (١٢٠٥هـ) ، ومحمد الأمير الأزهري (١٢٣٢هـ) ، ومحمد بن مصطفى الخضري (١٢٨٧هـ) ، فقد رأيت السجاعي في حاشيته يشرح الحديث النبوي تارة (٨) ويرويه اخرى (٩) او يستشهد به (١٠) . من ذلك مثلا استشهاده بحديث : (ليس من امبر امصيام في امسفر) على أن (أم) غير مختصة بالاسماء التي لاتدغم لام التعريف في اولها (اي الحروف القمرية) نحو : غلام ،

(١) محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ص ١٦٨.
(٢) المصدر نفسه ص ١٧٧.
(٣) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٧/١.
(٤) شرح الاشموني ٥/١ .
(٥) شرح الاشموني ٣١/١.
(٦) شرح الاشموني ، ينظر مثلا : ١٤/١ ، ٣١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٢٩٨/٢ ، ١٣٦ ، ٦٢١/٣.
(٧) يمكننا أن نعد عبدالقادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) صاحب خزانة الأدب ممن يستشهدون بالحديث النبوي ، بدليل استحسانه رد بدرالدين الدماميني على ابي حيان (الخزانة ٧/١) وإلى هذا ذهب د. محمد ضاري في (الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٨٨).
(٨) حاشية السجاعي على شرح القطر ، ينظر ص ٣٧ و ٤٨ و ٥٧ مثلا.
(٩) المصدر نفسه ينظر ص ٥٦ و٦٥ مثلا .
(١٠) المصدر نفسه ينظر ص ٤٨و٥٦و٥٧و٦٥و٦٧ مثلا.

فهي في الحديث داخلة على النوعين خلافا لمن خصّها ، ثم رجّح بأن ذلك هو الاكثر في كلام العرب (١) . ومن ذلك ايضا موافقته لابن هشام على اضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل مستشهداً بحديث رسول الله (ص) : (وحَجّ البيت من استطاع اليه سبيلا) وردّه على قول بعضهم يحتمل ان يكون الحديث مروياً بالمعنى فلا شاهد فيه : «بأن الأصل الرواية باللفظ فاذا قصد الرواية بالمعنى اشار الراوي لذلك بقوله : قال مامعناه (٢) » ثم قال « وفتح هذا الباب يتطرق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع » (٣) :

اما الصبّان فقد استشهد في حاشيته كثيراً (٤) . اذكر من ذلك على سبيل المثال استشهاده في حذف الفاء من الجملة الواقعة جواباً لـ (أما) في النادر بحديث النبي (ص) (أما موسى كأني أنظر اليه إذ ينحدر في الوادي(ويقول عائشة) (رض) : أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحداً) (٥)

واستشهد الأمير في حاشيته على المغني (٦) من ذلك مثلا استشهاده على ان (قط) تختص بالنفي في الشائع ، وتقلّ في الإثبات (متابعاً ابن مالك في مذهبه)، كقول بعض الصحابة :(قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله (ص) اكثر ماكنا قط ، أي أكثر وجودنا فيما مضى) (٧). كما استشهد على حذف فاء جواب (أما) في غير الضرورة بقلة بحديث النبي يخاطب الانصار :(أما بعد مابال رجال ::: وقوله :(اما الرجل قد اخذته رأفه بعشيرته ورغبة في قريته). (٨) وهو في هذا متابع لابن مالك ولغيره من النحويين كالصبّان مثلا :

---

(١) المصدر نفسه ص ٤٨ .
(٢) المصدر نفسه ص ٩٤.
(٣) المصدر نفسه ص ٩٤.
(٤) حاشية الصبان ، ينظر مثلا : ٤/١، ٧٥، ٧٦، ١١٨، ١٥٣، ٦/٢، ٤٧، ١٣١، ٢٢٢، ٢٥٨، ٢٠١/٣، ٢١٣، ٣٠٨ ، ٣٤/٤، ٤٥، ٧٢.
(٥) حاشية الصبان ٤/ ٤٥ .
(٦) حاشية الأمير على مغني اللبيب ، ينظر مثلا ٥٠/١، ٧٨، ١٣٩، ١٥٦ ، ١٥٧، ٦٤/٢ ، ٦٦، ٨١، ١٦٥.
(٧) المصدر نفسه ١٣٩/١. وانظر شواهد التوضيح ص ١٩٠ و١٩٣.
(٨) المصدر نفسه ٥٠/١.

بكلام اجلاف العرب ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها بخلاف كلام العرب وشعرهم فان رواته اعتنوا بألفاظها (كذا) لما يبني عليه من النحو» (١). غير أن الشاطبي كان معتدلاً إذ وقف موقفاً وسطاً بين ابن الضائع وابن حيان وهما المانعان وبين ابن مالك وجماعته ممن مر ذكرهم وهم المجيزون حيث قال: «واما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد اهل اللسان وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) ككتابه إلى همدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية» (٢). ولما كان ابن مالك قد اعتمد على الحديث بصورة مطلقة في دراساته كما مربنا، نقده الشاطبي بقوله: «وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لابدّ منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً ولا أعرف له سلفاً الا ابن خروف فانه أتى بأحاديث في بعض المسائل (٣)».

ثم خطأه في ذلك فقال: «والحق ان ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف» (٤). وممن تأثر بأقوال المانعين جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حيث قال في الاقتراح: «واما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً، انما يوجد في الاحاديث القصار على قلة ايضاً، فان غالب الاحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت اليه عبارتهم فزادوا ونقصوا وأخّروا وبدّلوا الفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم انكر على ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالالفاظ الواردة في الحديث» (٥). ثم اعقبه بكلام ابن الضائع وأبي حيان (٦) ويبدو من اقواله انه كان يميل مع المانعين (٧)، وان

(١) خزانة الأدب ١/٦.

(٢) نفسه ١/٦.

(٣) نفسه ١/٦.

(٤) نفسه ١/٦.

(٥) الاقتراح ص ١٦.

(٦) الاقتراح ص ١٨.

(٧) ذهبت إلى هذا الرأي الدكتورة خديجة الحديثي في كتاب (أبو حيان النحوي) ص ٤٣٦. وهو الصواب.

كان قد استشهد قليلاً في كتبه بالحديث ، ولهذا كان ينكر على ابن مالك استشهاده بالأحاديث التي تعددت رواياتها كاستشهاده على حذف حرف النداء من اسم الجنس بالحديث : (ثوبي حجر) بقوله : « واما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول (ص) كما تقرر غير مرة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ : ياحجر » (١) :

ثم أتى عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ) فنقل كل ماقيل بشأن الحديث ابتداءا من اول نحوي أثار شبهة المنع وهو ابن الضائع وانتهاءاً بالسيوطي ومن رد على المانعين ، وذلك في صدر (خزانته) التي غدت مصدراً لمن يتطرق إلى ذكر الحديث من دارسي النحو والباحثين المحدثين فكانوا يرددون اقوال المانعين معتمدين على الخزانة ، لأن كتب المانعين ليست في متناول اليد لكونها غير مطبوعة .فممن ردّد تلك الأقوال المرحوم طه الراوي حيث قال : « نجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا على الحديث في الاحتجاج لتأييد قواعدهم ، واثبات ضوابطهم (٢) » . ويقول الدكتور شوقي ضيف « رأى أئمة اللغة والنحو من علماء البصرة والكوفة وبغداد ان لايحتجوا بشيء من الحديث في اثبات لغة العرب والاستدلال على القواعد التي دونوها»(٣). أما الدكتورمهدي المخزومي فقد قال: « أما الحديث فلم يجوّز اللغويون والنحاة الأولون ، كأبي العلاء وعيسى بن عمر ، والخليل بن احمد من البصريين والكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين — الاستشهاد به في النحو ، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والاندلس ، اللهم الا جماعة منهم في مقدمتهم ابن مالك وابو حيان النحوي الغرناطي» (٤) . وقال ايضاً « وقد تأثر الكسائي بالبصريين ، فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يحتج بها او يستدل بها على اثبات اصل او تصحيح حكم» (٥) — وقال غيرهم متابعاً بأن « النحويين القدامى لم يستشهدوا بالحديث النبوي ورفضوه جملة »(٦) . ومن الباحثين الذين ردّدوا أقوال

(١) همع الهوامع ١٧٤/١ .

(٢) طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠ .

(٣) الدكتور شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي (العصر الاسلامي) ص ٣٨.

(٤) الدكتور مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٧٢ .

(٥) المصدر نفسه ص١٤١ .

(٦) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص٥٠ وينظر ص ١٨١ ، وينظر الدكتورة خديجة الحديثي (ابو حيان النحوي ص ٢٩٧ وينظر ص ٢٧٩ .

أبي حيان الدكتور عبد العال سالم مكرم ، غير أنه خص البصريين وابن الضائع وأبا حيان وحدهم دون الكوفيين بعدم الاعتماد على الحديث الشريف (١) . ومن الدارسين من نص جازماً على عدم وجود حديث واحد في كتاب سيبويه البتة ، كالدكتور حسن عون(٢) والدكتورة خديجة الحديثي (٣) . اما الدكتور مازن المبارك فيقول معلقاً على شرح الرماني للكتاب : « ان الرماني لم يحتج بالحديث لأنه لم يجد في الكتاب الذي يشرحه احتجاجاً به » (٤) . والحق أن قسماً من هؤلاء الباحثين لم يكونوا بجانب منع الاعتماد على الحديث في الدرس النحوي بل دعوا إلى الاعتماد عليه وكلّ ردّ — حسب اجتهاده — حجج المانعين (٥)، ولكنهم مؤاخذون بما نؤاخذ به أبا حيّان ، لأنهم أخذوا قوله — بعدم استشهاد النحويين جميعاً عدا ابن مالك — أمراً مسلّماً به.

نفهم مما تقدم من قول ابن الضائع وأبي حيّان ومن تبعهما او ردد أقوالهما: عدم اعتماد النحويين الحديث مصدراً من مصادر النحو، مذ بدء بدراسة النحو حتى مجيء ابن خروف وابن مالك لسببين :

الاول : رواية الحديث بالمعنى . الثاني : رواته كانوا من الاعاجم ، (اى الموالي) وهم لا يحسنون العربية فوقع اللحن في كلامهم : وسنحاول مناقشة هذه الآراء وتفنيدها :

ان السؤال الذي يفرض نفسه هو : هل اطلع هؤلاء النحاة والباحثون على كتب النحويين السابقين الواضعين احكام النحو وقوانينه ومن جاء بعدهم فوجدوها خالية من الحديث لكي يصدروا أحكامهم ؟ ان مراجعة كتب من وصلت الينا آثارهم من النحويين تظهر ان الاساس

---

(١) الدكتور عبد العال سالم مكرم ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص٩٧ ط (١)، القاهرة ١٩٦٨

(٢) تطور الدرس النحوي ص٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠م.

(٣) الدكتورة خديجة الحديثي ،كتاب سيبوية وشروحه ص١٢٧، مطبعة دار التضامن ،بغداد ١٩٦٧، وابو حيان النحوي ص٢٧٩.

(٤) الرماني النحوي ص ٢٧٥ طبعة ١٩٦٣م

(٥) ينظر تاريخ علوم اللغة العربية ص١١٤ ونظرات في اللغة والنحو ص٢١ ومدرسة الكوفة ص٧٩ – ٨١ وتاريخ الادب العربي (القسم الاسلامي) ص٤٠ .

الذي بنيت عليه تلك تلك الأقوال ضعيف ، فها نحن اولاء نجد في كتاب سيبويه عدداً من الاحاديث التي استشهد بها (١) ومن هذا يظهر ان ابن الضائع وأبا حيّان ومن تبعهما من الباحثين لم يرجعوا إلى الكتب النحوية التي ذكروا امتناع اصحابها من الاعتماد على الحديث فما قولهم في استشهاد سيبويه في (باب مايضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف) بحديث النبي(ص) «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وان شراً فشر والمرءمقتول بماقتل بهإن خنجراً فخنجر وان سيفاً فسيف » ، على حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها بعد إنْ ، اي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر ؟ (٢) واستشهاده به عند كلامه على أفعل التفضيل وتبيانه حالة صحة رفعه الظاهر في القياس المطّرد ، لصلاح وقوع فعل بمعناه موقعه ، واتفاق العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل ، وضابطها : ان يكون في الكلام نفي ، بعده اسم جنس موصوف بأفعل التفضيل ، بعده اسم مفضّل على نفسه باعتبارين نحو قولهم: مارأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد(٣). قال سيبويه: « من ذلك ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) ، وان شئت قلت : مارأيت احداً أحسن في عينه الكحل منه وما رأيت رجلاً أبغض اليه الشر منه ، و (مامن أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة (٤) ».

والأكثر من هذا انه كان يستشهد حتى بأقوال الصحابة ، كاستشهاده بالقول المشهور لعمر بن الخطاب (رض) : « قضية ولا أبا حسن لها » : على أن لا النافية للجنس لاتعمل في المعرفة ليمكن تقدير من الاستغراقية بعدها طلباً لتعميم النفي وهي تختص بالنكرات وما ورد من ذلك فمؤول بنكرة (٥) . قال سيبويه : « واعلم ان المعارف لاتجري مجرى النكرة في هذا الباب لا ، لا تعمل في معرفة ابداً ... وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة . قلتُ

(١) ينظر الكتاب ٣٧/١، ٨٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٦٥، ١٩١، ٢٣٢ – ٢٣٣، ٣٥٥، ٣٩٦، ٣٥/٢ – ٣٦ .

(٢) الكتاب ١٣٠/١. وينظر المفصل ص٧٢ – ٧٣ حيث استشهد به الزمخشري كاستشهاد سيبويه ولم يشر اليه بأنه حديث كسيبويه ، في حين استشهد به ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٣٨ – ٢٣٩ على الغرض نفسه وأشار إلى انه قول النبي (ص) . (شرح شذور الذهب) . تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ط (١١) سنة ١٣٨٨هـ–١٩٦٨م) .

(٣) ينظر شرح بن الناظم ص ١٩٩ وابن هشام، شرح القطر ص ٢٨٢ .

(٤) الكتاب ٢٣٢/١ – ٢٣٣ وهو حديث شريف ذكره السيوطي في (الجامع الصغير ١٤٩/٢) ببعض اختلاف في لفظه (ما من أيام احب إلى الله ان يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة .. الحديث) .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٣٦/١، علاء الدين الإربلي ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص١٣٦ – ١٣٧ .

فكيف يكون هذا ، وانما أراد علياً عليه السلام ؟ فقال : لانه لايجوز لك ان تعمل لا في معرفة وانما تعملها في النكرة ، فهي على تقدير التنكير ، كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية » (١). مدخلها في الحقيقة على نكرة ، لأن مثلاً وغيراً وشبهاً لاتتعرف بالأضافة إلى المعرفة لتوغلها في الابهام (٢):

ويظهر أن السبب الذي جعلهم ينصّون على عدم وجود حديث واحد في كتاب سيبويه هو عدم اشارته إلى ان مااستشهد به كان حديثا نبوياً ، (٣) فأختلط ذلك عليهم بأقوال العرب واذا كنا نعتذر لهم بهذا العذر ، فبم نعتذر لمن زعم ان جميع النحويين عدا ابن مالك لم يستشهدوا بالحديث البتة؟ فهل رجعوا إلى الكامل(٤) ،والمقتضب (٥) وما اتفق لفظه وا ختلف معناه (٦)

---

(١) الكتاب ٣٤٤/١ وينظر المفصل ص ٧٦ – ٧٧. (٢) جواهر الادب ص ١٣٦.

(٣) ان عدم اشارة سيبويه إلى الأحاديث في كتابه لايمنع كونه من المستشهدين بالحديث ،فربما كان الحديث مشهوراً امره بين الدارسين آنئذ، فلم يجد حاجة للاشارة اليه ، كما فعل مع شواهد الشعراذ ترك نسبتها إلى قائليها ، يؤيد هذا اني وجدت الزمخشري – وهو من المستشهدين بكثرة بالحديث – لم يشر إلى حديثين في (المفصل ص٣٣، ٧٢ – ٧٣) استشهد بهما سيبويه، في حين كان يشير إلى الأحاديث الاخرى.وربما ذهب سيبويه إلى أنها من الخبر الذي يستشهد به على اعتبار أن الحديث رو بالمعنى وان رواته حجج يستشهد بكلامهم المعتاد، وقد رأيت كثيراً من النحويين ممن لم ينكر احد استشهادهم بالحديث يفعلون ذلك،فالمبرد قد استشهد بخمسة احاديث في المقتضب (٣٤/١، ٢٣٣، ١٨٤/٢، ٢١٧، ٢٥٤/٤) لم يشر إلى الحديث الا فيموضع واحد (٢١٧/٢–٢١٨) بقوله: وجاء عن النبي (ص) : (ليس في الخضراوات صدقة)،معانه حديث ضعيف كما ذكر الاستاذ عبد الخالق عضيمة (المقتضب هامش ص٢١٨). كما كان ابن الانباري لايشير – احياناً – إلى الحديث، كاستشهاده على تأنيث (الذود) في (المذكر والمؤنث ص ٤٢٦) ودلالتها على العدد بقوله: « ويدل على تأنيثها قولهم: (ليس في أقل من خمس ذود صدقة) وهو حديث صحيح استشهد به الفراء في كتابه (المذكر والمؤنث ص٢١) معتمداً عليه وحده (ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣٠٩) .وقد كان بعض العلماء يعد مثل هذا التصرف قصوراً في المعرفة، فقد عاب ابو عبيد البكري في (تنبيهه ص ٤٢) أبا علي القالي عندما استشهد بحديث في (اماليه ١٩٣/١) بدأه بكلمة : يقال. وعد ذلك نقصاً في معرفته .

(٤) ينظر (١٢٩/١، ١٩١، ١٩٧، ٢٦١، ٣٠١، ٣٥٠ ٣٥٦، ٣٦٦، مثلا، و٨٢/٢، ١٢٩، ١٨٤ ، ١٨٨، ٢١٠، ٢٢٩، ٣١٣، مثلا و ٣٦/٣، ٦٨، ٧٠ – ٧١، ٣٥٦ مثلا و ٦/٤، ٣١، ٩١ مثلا .

(٥) ينظر ٣٤/١ و٢٣٣و ١٨٤/٢و ٢١٧و ٢٤٤/٤.

(٦) ينظر ص ١٥و ٢١و٢٩و٣٠و٣٦ وقد اشار اليها جميعا أنها من الحديث الشريف.

للمبرد ؟ وكيف فاتهم قوله : « وفي الحديث : لما طعن العلج ، أو العبد عمر (ر) صاح يالله للمسلمين (١) استشهد به على فتح لام الاستغاثة ؟ وقوله مستشهداً على جمع (فعلاء) مؤنث افعل صفة للألوان ، جمع مؤنث سالماً اذا سُمي به مؤنث ، بحديث الرسول (ص) (ليس في الخضراوات صدقة) (٢) . واذا كانوا قد ذكروا أن الكسائي (١٨٩هـ) لم يستشهد بالحديث ، فلأنهم لم يجدوا بين أيديهم كتباً نحوية له (٣) واذا كنا لانلومهم لأنهم لم يرجعوا إلى متأخري النحويين ليجدوهم نقلوا شيئاً من استشهاد الكسائي بالحديث ، (٤) فلم فاتهم الاطلاع على معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) ، فهو وان كان كتاب تفسير إلا أنه حفل بكثير من الملاحظ اللغوية والمسائل النحوية والصرفية ، ففي صفحته الخامسة (٥) يواجهنا حديث يؤيد كسرهم أم من قوله تعالى : (وانه في أم الكتاب) (٦) ، ففي (المعاني) نجد الفراء يستشهد في مواضع عدة بالحديث في مسائل لغوية (٧) ونحوية (٨) ، وصح قول من قال : « ان الفراء اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً » (٩).

(١) ينظر الكامل ١٦٨/٢ والمقتضب ٢٥٤/٤ .

(٢) المقتضب ينظر ٢١٧/٢- ٢١٨.

(٣) لم يصل الينا مما الفه الكسائي من كتب سوى كتاب صغير : (ماتلحن فيه العوام) طبع بعناية الاستاذ عبد العزيز الميمني سنة ١٩٢٥م .

(٤) من ذلك تجويزه جزم جواب النهي مطلقاً خلافاً لابن الحاجب ، مستشهداً بقول الصحابي للنبي (ص) يوم حنين : (يارسول الله لاتشرف يصبك سهم)، ورواية من روى قوله (ص) : (من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) شرح المفصل ٥٠/٧، شرح ابن الناظم ص٢٨٢) . ومن ذلك تمسكه بما جاء في الحديث : (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ، وبقول اعرابي بعد انقضاء شهر رمضان : (يارب صائمه لن يصومه، يارب قائمه لن يقومه) على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وهو مختلف لما قرره البصريون لأنه لايعمل عندهم الا ان كان بمعنى الحال او الاستقبال حملا على الفعل المضارع (مغني اللبيب ١١٩/١، شرح الأشموني ٣٣٩/٢) . ومن ذلك أيضاً تجويزه حذف الفاعل مطلقاً تمسكاً بحديث : (لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) (حاشية الخضري ١٦١/١).

(٥) معاني القرآن ٥/١.

(٦) سورة الزخرف من الآية ٤

(٧) ينظر ٢١٨/١و٢٦٦و٥٩/٢و٤٠٠.

(٨) ينظر ٣٠٢/١و٣٠٣و٤٦٨.

(٩) هو د. احمد مكي الانصاري في (أبو زكريا الفراء ص ٣٩٤) .

وكلما يتقدم بنا الزمن نجد النحاة يكثرون من الاعتماد على الحديث في دراساتهم النحوية ، نذكر من هؤلاء نحاة كان لهم شأنهم في النحو كأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) الذي كان الحديث أحد مصادر دراسته ، حتى ذهب أحد الباحثين إلى أنه «سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف» (١) ، في حين ذكر ابن الضائع ان ابن خروف لم يكن مسبوقاً بعمله كما مربنا . من ذلك مثلاً استشهاده بالحديث عند كلامه على حذف المفعول به حيث قال : «ومنه في الحديث : (لايقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده) ، اي : ولا ذو عهد في عهد بكافر» . (٢) وقد تأثر أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) نهج استاذه ابي علي ، فاقتدى به في الاعتماد على الحديث في دراساته اللغوية والنحوية ، فتراه يستشهد به في مسائل اللغة (٣). او على توجيه القراءة القرآنية وتصويبها ، (٤) او يستشهد به في التصريف ، (٥) او النحو (٦) ، كاستشهاده على كون الفاء الاتباع في قوله تعالى : (فضرب بينهم بسور له باب) ، (٧) وقوله جل شأنه : (أفكلما جاءكم رسول بما لاتهوى أنفسكم استكبرتم) (٨) وفي قول العرب :

---

(١) هو الدكتور احمد عبد الفتاح شلبي في (أبو علي الفارسي ص ٢٠٣) ولهذا اخالف ماذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من ان أبا علي «قد يتمثل بالحديث النبوي احياناً ، لالغرض استنباط القواعد وانما للاستئناس ،كما ذكر مثل هذا عن ابن جني (ينظر المدارس النحوية ص٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٢٧٦) وقد كفانا الدكتور ضيف مؤنة الرد حيث نقض قوله المذكور بقول آخر (المدارس النحوية ص ٣١٠) : «وحقاً كان يستشهد به من قبله (أي ابن مالك) في مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي ، بل كان يستشهد به احياناً ابوعلي الفارسي وابن جني وابن بري المصري». وللحقيقة اقول بأن اي باحث لو يتتبع بامعان مافي كتب ابي علي وابن جني من احاديث لأقر بأنهما كانا يستشهدان بالحديث على إقامة الاحكام النحوية ،كما ذكرنا نماذج منها في المتن .

(٢) ابو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات ٢٦/١.

(٣) ينظر الخصائص ٣٨٦/١و١٣٠/٢ والمحتسب ٨٦/١، ١٨٦، ١٩٥، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٦٠، و١٧/٢، ٤٤، ١١٨، ٢٤٦، ٣٦١ .

(٤) ينظر المحتسب ٢٩٦/١و٣٦٧/٢.

(٥) ينظر المحتسب ٨٨/١و٣٣٢/٢.

(٦) ينظر المحتسب ٣٣/٢، ٢٠٤.

(٧) سورة الحديد من الآية ١٣.

(٨) سورة البقرة من الآية ٨٧.

(أفا لله لتصنعن ّ كذا وكذا) خلافاً لأبي الحسن الأخفش،قال ابن جني : الوجه ان تكون هنا غير زائدة ، وان تكون للاتباع ، لتعلّق ما قبلها بما بعدها ، وعلى هذا قول رسول الله (ص) وقد قيل له : لما رئي قد جهد نفسه بالعبادة ، يارسول الله ! أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخر ؟ — (أفلا اكون عبداً شكوراً ؟) (١) . ومن ذلك ايضا استشهاده بحديث رواه السيوطي في الجامع الصغير: (٢)(لاصلاة لجار المسجد) إلا في المسجد على جواز حذف الصفة لدلالة اللفظ او الحال عليها. أي لاصلاة كاملة او فاضلة (٣).

ولا يفوتنا أن نذكر محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) الذي استشهد كثيراً بالحديث النبوي في النحو و اللغة(٤) حتى كان يعتمد عليه احياناً وحده دون ان يعضده بشعر (٥). ويكفي للدلالة على كثرة اعتماده على الحديث في الدرس النحوي ما ذكرناه من ذهاب احد الباحثين الى جعل الزمخشري من اوائل الذين يستشهدون بالحديث (٦)... أما ابو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) فقد كان يستشهد بالحديث محتجاً للبصريين ومصوباً مذهبهم في مسألة التنازع في اعمال الثاني (٧) ، وفي رد مذهب الكوفيين بجواز ان يكون (هؤلاء) اسماً موصولا مستندين الى قوله تعالى : (ثم انتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) (٧) على ان « هؤلاء باق على اصله اسم إشارة ويكون في موضع نصب على الاختصاص أي (اعني هؤلاء) كما قال عليه السلام: (سلمان منا أهل البيت) فنصب اهل على الاختصاص. وخبر انتم : تقتلون »(٩) . واذا كان ابو حيان قد زعم ان ابن مالك سلك — باعتماده الحديث مصدراً للدرس النحوي — طريقاً لم يسلكها غيره من النحويين ، فكيف نسي ابا القاسم السهيلي ؟ « وهل

---

(١) سر صناعة الاعراب ٢٦٩/١ — ٢٧٠.

(٢) ٢٠٣/٢.

(٣) الخصائص ٣٧٢/٢.

(٤) ينظر المفصل ص ١٥، ٢٩، ٧٢، ١٠٨، ١١٥، ١٧٩، ١٨٦، ٣٦٦ مثلا.

(٥) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣٢٧ والمفصل ص٧٢و٨٩.

(٦) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١و١٨٦.

(٧) ابو البركات الانباري ،الانصاف في مسائل الخلاف ٨٧/١.

(٨) سورة البقرة من الآية ٨٥.

(٩) الانصاف في مسائل الخلاف ٧١٩/٢.

غاب عنه (أماليه) الطافح بالحديث ، المشحون بايراده اعراباً وتوجيهاً واحتجاجاً (١) فقد استشهد بالحديث النبوي بشكل لا تكاد نجد صفحة منه خالية من احتجاج بالحديث او اعراب له ، أو توجيه لما قد ورد منه مخالفاً لما وضع النحاة المتقدمون من ضوابط وقواعد » (٢) . ام كيف فاته نحوي كان معاصراً لابن مالك؟ ذلك هو : رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) ، فقد استشهد بالحديث كثيراً «وزاد عليه بالاحتجاج بكلام اهل البيت رضي الله عنهم » (٣) ، وانت واجد اعتماده على الحديث في درسه النحوي في كل باب من ابواب شرحه الكبير على كافية ابن الحاجب .

فالثابت ان النحويين قبل ابن خروف وابن مالك كانوا يعتمدون على الحديث قليلا في دراساتهم ، فلا حاجة بعد هذا لترديد مزاعم عدم الاستشهاد . واذا كان هذا غير مقنع لمن بقي يردد تلك المزاعم ، فليفسر لنا التناقض الحاصل في إنكار أبي حيان استشهاد ابن مالك بالحديث وقيامه هو نفسه بما عاب به الرجل وانكره عليه ، وقد ذكر هذا قديماً ابن الطيب الفاسي (١١٧٠هـ) ، ورأيته صحيحاً كما رآه غيري من الباحثين (٤) ، حيث ظهر أن ابا حيان قد اعتمد على الحديث في اثبات القواعد الكلية تماماً كما كان ابن مالك يفعل . من ذلك مثلاً إستشهاده على حذف تاء العدد المذكر بقلة اذا حذف المعدود ، وذلك عند كلامه على قوله تعالى : (إن لبثتم الا يوماً) (٥) حيث قال : حكى الكسائي عن ابي الجراح : صمنا من الشهر عشراً . ومنه ما جاء في الحديث : (ثم اتبعه بست من شوال) يريد ستة أيام ، وحسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية وهي : ان لبثتم الا يوماً ...» (٦) . وكان يعتمد احياناً على الحديث وحده في تقرير قاعدة ورد مخالف لها ، كما فعل مع الزجّاج (٣١١هـ) إذ ردّ قوله بعدم

(١) الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٢٩.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٩١.

(٣) خزانة الادب ٤/١ .

(٤) ينظر د. خديجة الحديثي، ابو حيان النحوي ص ٤٤٠، والشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٣٤ – ٣٣٥.

(٥) سورة طه من الآية ١٠٤.

(٦) البحر المحيط ٢٧٩/٦.

جواز وصف معمول الصفة المشبهة معتمداً على الحديث وحده فقال : «واعلم انه يجوز ان يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ماعدا الصفة فانه لم يسمع من كلامهم ، هكذا زعم الزّجاج ، وقد جاء في الحديث في صفة الدّجال : (اعور عينه اليمنى) و(اليمنى) صفة لـ (عينه) وهو معمول للصفة فينبغي ان ينظر في ذلك » (١) ، كذلك استشهاده بالحديث علي مجيْ (بيد) للاستثناء مشابهة لـ (غير) بقوله : «فأما بيد فانها تساوي (غير) في الاستثناء المنقطع مضافاً لـ (أن) وصلتها نحو قوله (ص) : (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد)(٢) ، ومثل هذا كثير (٣) . فهل بعد هذا يؤخذ بأقوال من منع غيره عمل شيْ وانكره عليه ، ثم قام بما منع وانكر ؟ ومع كل فالحجج التي اوردها وسلفه ابن الضائع واهية لا تقف امام التفنيد كما سيأتي :

ولنا أن نسأل ماسر هذا التناقض؟ ولم انتقد ابو حيان ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث؟. ولم لمْ ينتقد غيره من معاصريه الذين اكثروا من استشهادهم بالحديث كالرضي مثلاً ؟ وربما يقال إنه انتقد من عني بشرح كتبه « فأبو حيان هو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها ... وألزم نفسه الا يقريْ تلاميذه الا في كتاب سيبويه او في تسهيل ابن مالك أو مصنّفاته» (٤) ، ولقد تعرضت لهذا التناقض وتوصلت الى أن أبا حيان كان متحاملاً على ابن مالك (٥) «فقد كان اكثر من يتصدى له ابو حيان ويخالفه في آرائه » (٦) ، فقد خالفه في المصطلحات النحوية والحدود(٧) ، ومن يرجع الى منهج السالك يجد ابا حيان يخالف ابن مالك وينتقده في كثيرمن المسائل (٨) كما انتقده في شرح التسهيل بأنه اعتد بلغات قبائل لم يعتد العلماء بفصاحة أهلها

(١) منهج السالك ص ٢٦٦.
(٢) المصدر نفسه ص ١٧٧.
(٣) ينظر البحر المحيط ١/٢٩٠ ، ٦/٢٠٩ ومنهج السالك ص ٢٠٦ ، ٢٤٦ ، ٢٧٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٩٠ ، ٤١١ مثلا.
(٤) أبو حيان النحوي ص ٣٢٨ .
(٥) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٣٥.
(٦) ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية ص ٣٢٤ .
(٧) ينظر ابو حيان النحوي ص ٣٣٦ — ٣٣٧.
(٨) ينظر منهج السالك ص ٢ ، ٦ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ١٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ٣١٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٧٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ — ٤٠٥ ، ٤٠٨ مثلا.

كقبيلة لخم وجذام وقضاعة ، وقال : « ليس ذلك من عادة ائمة هذا الشأن » (١) ، وقال أيضاً : « لايحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة . ولم اجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات اليه » (٢) . فهو اذن لم ينتقده في اعتماده على الحديث فحسب وانما في جميع المجالات ، وهذا مادفع « اكثر القدماء والمحدثين الى أن ينسبوا تعصب أبي حيان الى الحسد الشخصي الذي مبعثه شهرة ابن مالك وعظمته العلمية ومنزلته بين الناس في ذلك العصر » (٣) .

رواية الحديث باللفظ أو المعنى :

الحجة الأولى التي احتج بها أبو حيان وشيخه ابن الضائع هي رواية الحديث الشريف بالمعنى فاختلفت الفاظ الحديث الواحد مع أن الرسول لم يلفظ بجميع تلك الألفاظ ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه (ص). وهذه حجة داحضة وذلك لأن المتقصّي لأخبار المحدّثين والدارس لاصولهم يجد أن الرواية بالمعنى لم يأخذ بها جميعهم ، بل أخذ بها بعضهم وكرهها آخرون، فلم يختلف اثنان منهم على أن الأسلم والأحفظ هو اداء الحديث على لفظه ، فقد كان الصحابة ومن بعدهم يهابون تبديل اللفظ المسموع منه (٤)، ومنهم من كان لايروي من الحديث إلا ماسمعه بنفسه من الرسول كعلي (رض) مثلاً ، تثبتاً من إيدائه على لفظه (٥)، وكان مالك بن أنس (١٧٩هـ) يتّقي في حديث رسول اللّه (ص) الياء والتاء ونحوهما (٦)، ولما سئل عن رواية الحديث بالمعنى ، أجاب : «أنه يكره ذلك ويكره أن يزاد فيه أو ينقص» (٧)، وعقّب القاضي عياض اليحصبي (٤٧٩هـ) على ماقاله (مالك) بأنه الصواب لأن نظر الناس مختلف وأفهامهم متباينة، وفوق كل ذي علم عليم... فإذا أدّى اللفظ أمن الغلط ، واجتهد كلّ من بلّغ اليه فيه ، وبقي على حاله لمن يأتي

---

(١) الاقتراح ص ٢٠ .

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ١/١٣٠ طبعة القاهرة ١٩٦٤م.

(٣) ابو حيان النحوي ص ٣٢٨.

(٤) و(٥) الالماع إلى معرفة اصول الرواية ص ١٧٤ ، الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ص ١٧١.

(٦) الالماع إلى معرفة اصول الرواية ص ١٧٩.

(٧) يوسف بن عبدالبر القرطبي ، جامع بيان العلم وفضله ١/٨١ وينظر الكفاية في علم الرواية ص ٢٨٩.

بعده ، وهو أنزه للراوي وأخلص للمحدّث (١)» ، وكان منهم من يتشدد في رواية الحديث لدرجة أنه كان يسمع الحديث لحناً فيلحن اتباعاً لما يسمع (٢) ، وهذا – كما قال ابن الصلاح (الحافظ أبو عمر الشهرزوري ٦٤٢هـ) غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى (٣) ، ذكر الخطيب البغدادي مارواه سفيان الثوري (١٦١هـ) إذ قال : «حدّثنا الزهري انه سمع انس ابن مالك يقول : «نهى رسول الله (ص) عن الدباء والمزفت ان ينتبذ فيه ، فقيل لسفيان : ان ينبذ فيه ؟ فقال :لا ، هكذا قال لنا الزهري : ينتبذ فيه » (٤) ، فلا عجب إذا مارأينا جماعة من النحويين ممن مرّ ذكرهم كابن مالك مثلاً قد اعتمدوا اعتماداً كلياً على الحديث وجعلوه مصدراً من مصادر دراساتهم النحوية ، وكان سندهم هو أن غلبة الظن تدل على أن ماستشهدوا به من الحديث لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل ، أما رواية الحديث بالمعنى فجائزة لدى فريق من العلماء وذلك لأن المقصود الأول هو المعنى لما يرتبط به من الأحكام الشرعية ، لكنهم أجازوها «فيما يقع من الكلمات موقع أمثالها ، كالجلوس موضع القعود ، والقيام موقع الوقوف وشبهه ، دون مايمكن أن يختلف اختلافاً» واشترطوا عدم الاخلال بمراميها وقلب معانيها ، وتحريم الحلال ، وتحليل الحرام ، روى الخطيب البغدادي بإسناده أنه قيل للنبي (ص) : «يارسول الله ، إنا نسمع منك الحديث فلا نقدر على تأديته كما سمعنا ، قال : «إذا لم تحرّموا حلالاً ولا تحلّوا حراماً وأصبتم المعنى فلا بأس» (٥) ، ولهذا الحديث وأمثاله وما شاهدوه من دلائل الأحوال والقرائن وما كان النبي عليه الصلاة والسلام بعمله وقت نزول آيات القرآن ، إذ يطلب من أحد كتابه أن يكتبها ، في حين لم يقم بمثل هذا في أحاديثه ، بل روي انه (ص) منعهم من كتابتها (٦) ، كما ذكرنا أجاز من اجاز رواية الحديث بالمعنى كابن عباس ، وانس بن مالك ، وأبي الدرداء ، وواثلة بن الاسقع ، وأبي هريرة ، وكثير من التابعين منهم الحسن البصري ، والشعبي ، وعمرو بن دينار ، وابراهيم النخعي ، ومجاهد ، وعكرمة (٧). وهؤلاء كانوا

(١) الالماع إلى معرفة اصول الرواية ص ١٨٠.
(٢) ينظر الالماع ص ١٨٥ وجامع بيان العلم ١/٩٧ – ٩٨ والكفاية في علم الرواية ص١٨٦.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٨.
(٤) الكفاية في علم الرواية ص ١٧٨.
(٥) الكفاية في علم الرواية ص ٢٠٠.
(٦) ينظر تقييد العلم ص ٣٤ – ٣٥.
(٧) قواعد التحديث ص ٢٢١.

من الفصاحة بمكان عظيم ، وكلامهم يعد حجة في العربية ، «فإذا ابدلوا بعض الفاظ الحديث بألفاظ من عندهم فليس معنى ذلك أنهم خرجوا به عن العربية المعربة إلى غيرها (١) » كما كانوا في جميع الأحوال يبتعدون عن الكذب فيما يقدمون ويؤخرون أو يزيدون وينقصون (٢) ويتّقون الله فيما يفعلون، فكانوا في خيفة وتحرّج من تحريف أي نص لئلا يدخلوا في زمرة الذين يكذبون على الرسول (ص) فيتبوأوا مقعداً في النار (٣) ، وكانوا يقولون تحرزاً واحتياطاً — «ينبغي لمن يروي حديثاً بالمعنى أن يتبعه بقوله : «أو كما قال ، أو نحو هذا» وما أشبه ذلك من الألفاظ ، فكان الخوف يأخذ منهم كل مأخذ عند رواية حديث بالمعنى ، خشية الوقوع بالخطأ. رُوي عن عبد الله بن مسعود أنه حدّث يوماً بحديث فقال : سمعت رسول الله (ص) ثم أرعد وأرعدت ثيابه وقال : أو نحو هذا أو شبه هذا (٤). قال الخطيب : والصحابة أرباب اللسان واعلم الخلق بمعاني الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوّفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر (٥)» .

وكما بيّنوا الحد المسموح به في التصرّف بمتن الحديث ، بيّنوا الشروط الواجب توفرها فيمن يحق له الرواية بالمعنى فأوجبوا أن يكون عالماً بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ ومعرفة المحتمل وغير المحتمل (٦) ، أي ممن يستقل بفهم الكلام ومعانيه ،ويعرف مقاصده ، ويفرّق بين الظاهر والأظهر والمحتمل والنص ، فجائز لهذا الحديث على المعنى ، إذا لم يحتمل عنده سواه ، وأنفهم له جلياً معناه (٧) كما ينبغي أن يكون من المشتغلين بالعلم جامعاً لوجوه المعرفة بذلك (٨) . ومع كل هذه الشروط واتخاذ الحيطة اللازمة ، طلبوا حماية للحديث « من تسلط من لايحسن ، وغلط الجهلة في نفوسهم وظنهم المعرفة والقصور ، سد هذا الباب إذ فعل هذا على من لم يبلغ درجة الكمال

---

(١) تاريخ علوم اللغة العربية ص ١١٤.
(٢) ينظر ابن قتيبة ، عيون الأخبار ١٣٦/٥.
(٣) ينظر الالماع إلى معرفة اصول الرواية ص ١٨٤.
(٤) ابن عبدالبر ، جامع بيان العلم وفضله ٩٥/١ . الكفاية في علم الرواية ص ٣٠٥.
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥ – ١٠٦ .
(٦) ينظر الكفاية في علم الرواية ص ١٩٨ – ١٩٩.
(٧) الالماع إلى معرفة أصول الرواية، ذيل ص ١٨١.
(٨) ينظر الالماع ص ١٧٤ و ١٧٨.

في معرفة المعاني حرام باتفاق » (١) . وتجدر الإشارة الى ان الرواية بالمعنى لم تكن بعد تدوين السنة ، وانما ، كانت قبل فساد اللسان العربي ، على قلّة وفي حدود ضيقه ، وشروط صعبة لاتنطبق او صافها الا على الصحابة ارباب اللسان (٢) ، كما ذكرنا ، ولذلك فهي «لاتجوز فيما دون في بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنّف ويثبت فيه آخر كما نص على ذلك ائمة الحديث » (٣) .

وبهذا يظهر أن حجة من دعا الى عدم عدّ الحديث مصدراً للدرس النحوي داحضة ، اضافة الى « أن هناك من الأحاديث ما هو ثابت مقطوع بنسبته الى النبي (ص) كجوامع كلمة ، وكالاحاديث المتواترة المشهورة ، او الأحاديث التي وردت في التعبد ، او الأحاديث التي اتفق رواتها على الفاظها ، والأحاديث التي رواها من كانوا لايجيزون رواية الحديث بالمعنى (٤) » ، لهذا لايمكن ان يهمل الحديث جملة لهذه الحجة ، فالأحاديث الصحيحة خير من الشعر الجاهلي لأنها – كما ذكرنا – نثر خال من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة ورواياتها ادق واوثق من رواية الشعر الجاهلي .

رواة الحديث

إن الطعن الذي وجه الى رواة الحديث بأنهم أعاجم يلحنون ، ليس بضائر كون الحديث مصدراً يفيد النحوي منه في دراسته ، ولا يخل في روايته نصاً موثقاً كل الثقة ، فمن الإنصاف ان نقول :

ليس رواة الحديث وحدهم كانوا من الأعاجم (الموالي) فحسب ، بل إن اكثر اهل العلم كما قال ابن خلدون – في الاسلام كانوا كذلك ، لكن قسماً كبيراً من هؤلاء كانو عرباً في أنسابهم أو أصولهم او لغتهم ، اعاجم في مرباهم او مشيختهم او سكناهم (٥) . ولا نعني بالأعاجم (الفرس) وحدهم ، وانما نعني بهم المسلمين من غير العرب من جميع الأجناس والاقوام ، لأن قسماً من الفرس دخل الدين الأسلامي رغبة في الكيد للعرب والنيل منهم

---

(١) الالماع : هامش ١ ص ١٨٢ لمحقق الكتاب السيد احمد صقر.

(٢) ينظر محمد محمد ابو زهو (الحديث والمحدثون) ص ٢١٨. ط (١) ، القاهرة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٧.

(٤) مدرسة البصرة النحوية ص ٢٥٧.

(٥) ينظر مقدمة ابن خلدون ص ١٠٧ ، مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة (بدون تاريخ).

لأنهم سبب ذهاب مجدهم وعزّهم وانقراض دولتهم –كما تصوروا – ومنهم من كان دافعهم الى ذلك هو طموحهم الواسع ورغبتهم الملحة في رفع منزلتهم الى مستوى قريب من مستوى الحكام العرب، أصحاب الحل والعقد والحكم والسلطان عن طريق العلم ، ومنهم من دخلوا الاسلام مع من دخله من الاقوام الاخرى طواعيه ورغبة ، وآمنوا بالله ، فكتب في قلوبهم الايمان ، فأقبلوا على القرآن الكريم يحفظونه ويتدارسونه ، وعلى حديث النبي (ص) يروونه ويجمعونه ويضعون العلوم لحمايته من الوضع والدس والافتراء وآخرون منهم اهتموا باللغة ، فأخذوا يدونونها ويدرسون خصائصها ، أو يهتمون بنحوها فيدرسونه ويبوّبون ابوابه ويضعون مسائله ، ويؤصلون اصوله ، فبرز منهم فقهاء وقراء ومحدثون ولغويون ونحاة ، احبوا العربية ، واجاد كثير منهم نطقها . دخل احد الموالي على عبدالملك ابن مروان فتكلم بكلام فصيح فأعجبه، ثم سأله : أمن العرب أنت أم من الموالي ؟ فأجابه إن تكن العربية أباً فلست منها ، وان تكن لساناً فاني منها » (١) . فليس كل أعجمي بلاحسن أولا يعرف العربية ، كما زعم ابو حيان . قال الزمخشري في الفائق : « إن أبا عثمان ذكر سلمان (رض) فقال : كان لايكاد يفقه كلامه من شدة عجمته وكان يسمي الخشب خشبان قال الزمخشري: «قد انكر هذا الحديث لأن كلامه (اي سلمان) يضارع كلام الفصحاء ، والخشبان في جمع الخشب صحيح مروي ، ونظيره: سَلَق وسُلقان وحَمَل وحُملان(٢) ثم استشهد على صحة قوله بشاهد :

كأنهم بجنوبِ القاعِ خُشْبانُ

ثم أعقب بقوله : «ولا مزيد على مايتعاون على ثبوته القياس والرواية» (٣) . والحق أن قسماً كبيراً من هؤلاء الموالي بلغ بهم السمو إلى أن غاروا على هذه اللغة غيرتهم على أعزّ مايملكون فأنزلوها من أنفسهم منزلة رفيعة لكونها لغة الدين الحنيف فأتقنوا اداءها كأي اعرابي فصيح . يذكر الجاحظ (٢٥٥هـ) أحد هؤلاء فيقول: «ولم يكن في هذه الأمة أقرأ في محراب من موسى بن سيّار الأسواري ، الذي كانت فصاحته بالفارسية في وزن

---

(١) ينظر ابو حيان التوحيدي ، البصائر والذخائر المجلد ٢ القسم ٢/٣٣٢. تح : ابراهيم الكيلاني، دمشق ١٩٦٤.

(٢) و (٣) الزمخشري ، الفائق ٣٧٢/١. ط (٢) تح : محمد علي البجاوي وابو الفضل ابراهيم.

فصاحته بالعربية» (١)، فقد بلغ هذا الرجل من تمكنه في اللغتين العربية و الفارسية أن أعطى كل واحدة منهما حقّها دون أن تصيب لسانه لكنة فارسية . ومنهم الذين بلغت معرفتهم بالعربية مبلغاً لم يبلغه كثير من العرب الذين عاشوا في الامصار في القرن الأول الهجري كالحسن البصري (١١٠هـ) الذي «تملّك أزمّة العربية ، بحيث كان رجال ضليعون ، كأبي عمرو بن العلاء ورؤبة ،لايجدون غضاضة في أن يضعوه إلى جانب الحجاج ، وكان تلاميذه المجتهدون يكتبون عبارات استاذهم ، لا لما تحتويه من علم ، فحسب ، بل لصياغتها اللغوية كذلك» (٢)، روى ابن الجزري (٨٣٣هـ) عن الشافعي (ر) انه قال «لو اشاء اقول : إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته » (٣)، ومن الموالي الذين كان النحاة يسمعون منهم ويستشهدون بكلامهم أبو علي عمرو بن قائد الاسواري الذي «كان يونس بن حبيب (١٨٢هـ) يسمع منه كلام العرب ويحتج به» (٤).

وبعد ، فقد كان في رجال الحديث علماء في العربية لايشق لهم غبار ، فهل اتاك حديث المحدّث حماد بن سلمة (١٦٩هـ) إذ كان استاذاً لكبار النحويين ؟ وناهيك برجل كان أول من تعلّم منه النحو يونس بن حبيب (٥)، وهو الذي قال: «كان حماد رأس حلقتنا ، ومنه تعلّمت العربية . وسأله سيبويه فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُفَ في الصلاة ؟ فقال : أخطأت ياسيبويه؛ إنما هو رَعَفَ ، فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكياً مالقيه به حماد ، فقال : صدق حماد ، أمثله يلقى بمثل هذا ؟ وقد تلمذ سيبويه لحماد في أول طلبه العلم ، وكان السبب الذي دفعه إلى طلب النحو ونبوغه فيما بعد فيه، هو تلحين استاذه له في رواية حديث نبوي آخر (٦). قال أبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ): « مارأيت فقيهاً قط أفصح من عبد الوارث بن سعيد التميمي ، وكان حماد بن سلمة أفصح منه (٧) »

(١) الجاحظ، البيان والتبين ١/٢٨٤.
(٢) يوهان فك،العربية ص ٣١. نقل وتحقيق د. عبد الحليم النجار. ط (١) مصر. ١٣٧٠هـ = ١٩٤١م.
(٣) ابو الخير الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٣٥.
(٤) البيان والتبيين ١/٢٨٥ .
(٥) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨.
(٦) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/٣٣٠.
(٧) ابو سعيد السيرافي، اخبار النحويين البصريين ص ٥٧.

وحماد هو القائل: «من لحن في حديثي فقد كذب عليّ» (١). ومن رجال الحديث عامر الشعبي (١٠٤هـ) وكان من القلائل الذين لم يلحنوا في جد ولا هزل كما ذكر الاصمعي (٢)، قال يوماً في مجلس عبد الملك بن مروان: «رجلان جاءوني. فقال عبد الملك: لحنت ياشعبي! فقال: لم ألحن مع قول الله عز وجل: (هذان خصمان اختصموا في ربهم) فاعجب به عبد الملك (٣). ومنهم ابراهيم الحربي (٢٨٥هـ) الذي ورث اموالاً كثيرة فأنفقها على طلب الحديث (٤)، وهو الذي قال أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) فيه: «مافقدت ابراهيم الحربي من مجلس لغة أو نحو خمسين سنة» (٥). ولضيق المجال نكتفي بهذا لأظهار ضعف حجة من غضّ من قدر الحديث لكون رواته أعاجم.

وقوع اللحن في الحديث حجة لعدم اتخاذه مصدراً للدرس النحوي:

أما قولهم في بوقوع اللحن في الحديث فقد اتخذ ذريعة لإبعاده عن أن يكون مصدراً للدرس النحوي. واللحن — والحق يقال — وقع بقلة في رواية الحديث، كما وقع في الشعر، غير أن رجال الحديث، شمروا عن ساعد الجد لإصلاح ماوقع فيه من لحن، فقد أجاز أئمته اصلاح اللحن إن وجد فيه، فعن شريك بن جابر قال: سألت عامراً الشعبي وأبا جعفر محمد بن علي والقاسم بن عطاء وعطاء بن رباح عن الرجل يحدّث بالحديث فيلحن أأحدث به كما سمعت أم أعربه؟ قالوا: بل أعربه (٦). وسئل ابو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ) عن اللحن في الحديث فقال: «إن كان شيئاً تقوله العرب — وان كان في غير لغة قريش — فلا يغيرّ، لأن النبي (ص) كان يكلّم الناس بلسانهم، وان كان لايوجد في كلام العرب فرسول الله (ص) لايلحن» (٧)، وكانوا يتوقّون اللحن بشتى الوسائل،

(١) ابو البركات الانباري، نزهة الألباء في طبقات الادباء ص ٤٢.
(٢) ينظر أمالي الزجاجي ص ١٤.
(٣) ابو منصور الثعالبي، فقه اللغة ص ٣١١. تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه. ط (٢)، القاهرة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/١٥٧.
(٥) المصدر نفسه ١/١٥٨.
(٦) جامع بيان العلم ١/٩٤.
(٧) جامع بيان العلم ١/٩٤. الالماع الى معرفة اصول الرواية ص ١٨٥.

فقد أوجبوا على طالب الحديث «أن يتعلّم من النحو واللغة ما يتخلّص به عن شين اللحن والتحريف ومعرّتهما» (١) ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «كانوا — أوكنا نؤمر أن نتعلّم القرآن، ثم السنّة، ثم الفرائض، ثم العربية» (٢) .

وربما كان صواباً ماذهب اليه أحد الباحثين من أن طائفة غير يسيرة من الأحاديث التي فيها مايشبه اللحن ، جاءت عن تحرّج الرواة واحتياطهم في التحمّل والاداء (٣) . ولكن ماكل ماعدّه النحويون لحناً في الحديث كان كذلك ، فربّما ورد فيه شيء خفي عليهم معناه ، أو عجزوا من أن يدركوا مراميه ، فهل أحاط النحويون علماً باللغة أو استقروها بحيث لم يفتهم شيء منها لكي يفتوا بتلحين المحدّثين فيما جاء مخالفاً قواعدهم وقياسهم أو لم يعرفوه باللحن؟ قال الامام الشافعي (٢٠٤هـ) في رسالته: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها الفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبي» (٤). يضاف إلى ذلك انعدام الوسائل المعينة على الاستقراء التام لكثرة القبائل وانتشارها مع تضافر طبيعة الجزيرة وظروفها المناخية القاسية، كما أنهم اقتصروا في سماعهم على بضع قبائل سكنت بوادي نجد والحجاز ، لكل هذه الأسباب ذهب عنهم سماع كثير مما قالته العرب ، وها هوذا أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) يؤيد بقوله مانذهب اليه بأن «ماجاءنا مما قالته العرب إلا أقلّه» (٥). ومما يؤيد ماذهبنا اليه من أن قسماً من الحديث مما عدّه العلماء غير فصيح أو شاذ ، إنما كان غريباً عليهم غير مألوف لديهم ، حيث لم تسعه دائرة سماعهم ، قول ابن قتيبة (٢٧٦هـ) «إن الحديث على مثال القرآن ليس فيه شيء إلا وقد يأتي فيه المعنى اللطيف الذي يتحيّر فيه العالم المتقدّم ويقرّ بالتقصير عنه النقاب المبرّز . قال رسول الله (ص) : تجدون الناس كإبل مائة ليس فيها راحلة . وقال : لاتستضيئوا بنار المشركين وقال : إن مما ينبت الربيع مايقتل خبطاً ويُلمّ» (٦) ، ومما يؤيد مذهبنا ماقاله أبو عبيدة

---

(١) الالماع ص ١٨٣.
(٢) تنظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٧ — ١٠٨.
(٣) هو د. صبحي الصالح في (علوم الحديث ومصطلحه) ص ٣٣١.
(٤) الرسالة ص ٤٢. تحقيق احمد محمد شاكر. ط (١)، القاهرة ١٣٥٨هـ = ١٩٤٠م.
(٥) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء. شرح : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ١/٢٥.
(٦) ابن مطرف الكناني، كتاب القرطين ص ٩٢ الجزء الأول. ط (١) ، القاهرة سنة ١٣٥٥هـ.

في الصحاح : «الصيِّرُ ، في الحديث : انه شقُ الباب ، ولم يسمع هذا الحرف . قال : والزمارة في الحديث : انها الزانية ، قال أبو عبيدة ولم يسمع هذا الحرف إلا في الحديث ، ولاأدري من أي شيء أخذ ، وفيه الجلهمة ـ بالضم الذي في حديث ابي سفيان : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجُلهمتين . أراد جانبي الوادي ، وقال : لم أسمع بالجلهمة إلا في هذا الحديث ، وما جاءت إلا ولها أصل » (١) كما أن قسماً كبيراً مما عدّه النحاة لحناً في الحديث ظهر له وجه أو ورد على لغة من لغات القبائل غير المشهورة . من ذلك مثلاً الحديث الذي اخرجه ابو الفرج في جامع المسانيد وهو قول النبي (ص) : «اياكم وهاتان الكعبتان المرسومتان »(٢) وقول ابن مسعود(ر)لأبي جهل : «أنت أبا جهل» (٣)وقول أم رومان : « بينما أنا مع عائشة جالستان » (٤) . وقد جاءت على لغة من يجعل الأب والأخ والحم والمثنى والملحق به بالألف مطلقاً ، في احوال الإعراب الثلاث ، اي كالمقصور (٥) ، وهي « لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبروبني هجيم وبطون من ربيعة : بكر ابن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة » (٦) . ومن ذلك أيضاً ما جاء على لغة تميم من الحديث (٧) ، قول ورقة بن نوفل لرسول الله (ص) : «ياليتني فيها جذعاً » (٨) ، وقد خرجه السهيلي على أن (فيها) خبر ليت . و(جذعاً) حال والعامل فيه ما يتعلق به الجار من معنى الاستقرار ، كأنه قال : ليتني شاب فيها (٩) .

---

(١) المزهر ١/٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٢) شواهد التوضيح ص ٩٨.

(٣) فتح الباري ٨/٢٩٦.

(٤) فتح الباري بشرح البخاري ٧/٢٢٩.

(٥) ينظر الانصاف ١/١٨ وشرح ابن عقيل ١/٥٨ - ٥٩.

(٦) شرح ابن عقيل ١/ هامش ص ٥٨ - ٥٩ لمحمد محيي الدين عبد الحميد محقق الكتاب.

(٧) مما جاء عن هذه اللغة قول العجاج التميمي :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

فنصب خبر ليت على لغة قومه بني تميم، وهم يقولون : ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً . (ينظر بحثنا : استشهاد النحويين بالرجز. مجلة آداب الرافدين . العدد ١١ ، سنة ١٩٧٩).

(٨) وهي قطعة من حديث طويل اخرجه البخاري في باب بدء الوحي (ينظر فتح الباري ١/٢٩).

(٩) أمالي السهيلي ص ٥٣ - ٥٤ .

كما ان قسماً آخر من الحديث الذي خالف القياس النحوي ، ظهر له وجه صحيح في اللغة ، فقد نصت قواعد النحويين على أن «حق المستثنى بـ(إلاّ) من كلام تام موجب ان ينصب ، مفرداً كان او مكملا معناه بما بعده . فالمفرد نحو قوله تعالى : (الأخلاء بعضهم لبعض عدو إلا المتقين) (١) ، والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى : (إنّا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنّها لمن الغابرين) (٢) . غير أن عدّة أحاديث جاءت مخالفة هذه القاعدة منها قول عبدالله بن ابي قتادة : «احرموا كلّهم الا أبو قتادة لم يحرم » (٣) . قال ابن مالك « ولا يعرف اكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع ، الا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه . فمن ثابت الخبر قول ابن ابي قتادة ... فـ (إلا) بمعنى : لكن ، و(ابو قتادة) مبتدأ ، (ولم يحرم) خبره ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو : (ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم) (٤) فـ (امراتك) مبتدأ ، والجملة بعده ، خبره ... ومن الابتداء بعد (إلا) محذوف الخبر قول النبي (ص) : «ولا تدري نفس بأي ارض تموت الا الله) (٥) . اي : لكن الله يعلم بأي ارض تموت كل نفس . ومن ذلك أيضاً قوله (ص) : « كل امتي معافى إلا المجاهرون » (٦) . أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لايعافون . وبمثل هذا تأول الفراء قراءة بعضهم : فشربوا منه إلا قليل منهم (٧) . اي : إلا قليل منهم لم يشربوا » (٨) .

ومن يطلع على «أمالي السهيلي » و«شواهد التوضيح » لابن مالك مثلا ، يجد صواب ماذهبنا اليه من أن كثيراً من الاحاديث التي عدّها بعض النحويين لحناً اظهر لها وجه صحيح

(١) سورة الزخرف آية ٦٧.
(٢) سورة الحجر من الآية ٥٩. شواهد التوضيح ص ٤١.
(٣) في البخاري : إلا ابا قتادة . وقد عقب ابن حجر : كذا للكشميهني ولغيره الا ابو قتادة بالرفع : ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه (فتح الباري ٤/٤٠٠)
(٤) سورة هود من الآية ٨١.
(٥) فتح الباري ١٣٢/١٧.
(٦) قال ابن حجر : وهي في رواية النسفي وعليها شرح ابن بطال وابن التين . وصوابه عند البصريين بالنصب وأجاز ذلك الكوفيون في الاستثناء المنقطع . (فتح الباري ٩٧/١٣)
(٧) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ وفي المصحف : (فشربوا منه الا قليلا منهم) .
(٨) شواهد التوضيح ص ٤٢ — ٤٣.

في اللغة خفيت على اولئك النحويين ، وليست الاحاديث المخالفة للقياس بدعاً بين النصوص التي اعتمد عليها النحاة في دراساتهم النحوية ، بل هناك كثير من الآيات والقراءات القرآنية والشواهد الشعرية جاءت مخالفة فأولها النحويون لكي تتفق وقواعدهم ، على ان ماعد «لحناً مثالاً يحتذى في العربية ، وبرهاناً على صحة امثاله من ضروب القول، كسائر الكلام الذي يحتج به» (١) ، لكن بعض المكابرين من النحويين أتى بهذه الحجة لكي يحرم النحو من منبع فياض ينمي اللغة ، ويوسع افق أساليبها ويزيد في تراكيبها ، فان وجد شيء من اللحن قد وقع في الحديث فهو «قليل جداً لايبنى عليه حكم ، وقد تنبه اليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد ، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح الا إن جاز اسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه» (٢) واذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط او تصحيف ، فان الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف» (٣) ، «بل إن اللحن في رواية الأشعار اكثر ، وذلك لأن الوازع الديني يساعد على تذكر نصوص الأحاديث ويعمل على صيانتها من اي انحراف» (٤) . وبهذا يتبين لنا ان حجة اللحن في الحديث داحضة .

بعد عرض هذه الحقائق والبراهين ، لانجد داعياً لقول بعض فضلاء الباحثين في عصرنا هذا (٥) : «اما الحديث فقد رفضوه جملة ، قالوا : رواته لايحسنون العربية فيلحنون ، فلا حجة في الحديث ولا استشهاد به» : او قول من يقول : (٦) وكانوا (اي البصريون) لايحتجون بالحديث النبوي ، ولا يتخذونه اماماً لشواهدهم وامثلتهم ، لأنه روي بالمعنى ، اذ لم

---

(١) نظرات في اللغة والنحو ص ٢١.
(٢ في اصول النحو ص ٤٨.
(٣) دراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٦.
٤) د. ابراهيم انيس، في اللهجات العربية ص ٥٠. ط (٣) ، القاهرة سنة ١٩٦٥م.
(٥) ذلك هو الاستاذ ابراهيم مصطفى، في بحث : في اصول النحو. مجلة مجمع اللغة العربية ١٤٤/٨
(٦) الدكتور الاستاذ شوقي ضيف، المدارس النحوية ص ١٩ . ط (٢ مطبعة العلوم ، القاهرة سنة ١٩٥٣م.

يكتب ولم يدون الا في المائه للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعياً ان لايحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب ، وتبعهم نحاة «الكوفة » أو قول آخر (١) « الثابت ان بعض رواة الحديث كانوا من الأعاجم ، ولذا وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على الطريقة الذائعة » .

الأسباب الحقيقية لعدم اتخاذ النحويين الأولين الحديث مصدراً للدرس النحوي

رب سائل يسأل : لم اعتمد النحويون الواضعون احكام النحو وقوانينه من البصريين والكوفيين على الحديث قليلا في دراساتهم النحوية ؟ وهل ثمة اسباب اخرى غير مازعم ابن الضائع وابو حيان أدت بهم الى عدم الاستفادة التامة من هذا المصدر المهم في دراساتهم ؟ لقدتصدى الباحثون المحدثون – ممن رأوا جواز الاعتماد على الحديث في النحو – لهذا فالتمس كلّ سبباً ، فممن تعرّض لذلك : محمد الخضر حسين (١٣٧٨هـ) فقال : « إن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا روايةالحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ، ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه ووصلت الى ايدي جمهور أهل العلم من بعد » (٢) ، وقد لقي هذا الرأي قبولا لدى بعض الباحثين ، فقد علل (سعيد الأفغاني) انصراف النحويين المتأخرين الى الحديث بوفرة نصوصه بين أيديهم مما « مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد . وقال :لو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه ...لعضو عليها بالنواجذ ، ولغيّروا – فرحين مغتبطين – كثيراً من قواعدهم التي صاحبها – حين وضعها – شح المورد » (٣) : ومال الى هذا الرأي بعض الدارسين . (٤)

وهذا – لعمري – رأي غيرمقبول ، فاذا اعتذروا للنحويين الأوائل بشح المورد ، وقلة الموسوعات الحديثية ، فبم يعتذرون لهم لعدم اتخاذهم القرآن الكريم مصدراً أول للدرس النحوي ؟ وهو ثر خال من الضرورة ، قمة في الفصاحة ، موثق كل الثقة : أو لم تكن

(١) هو الاستاذ عبد الحميد حسن، القواعد النحوية ص ١٩٣. ط (٢) ، القاهرة سنة ١٩٤٣م.
(٢) دراسات في العربية وتاريخها ص ١٧٦.
(٣) في اصول النحو ص ٤٩ – ٥٠.
(٤) ينظر د صبحي الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨ ؛ وطالب عبد الرحمن التكريتي، يونس بن حبيب وآراؤه ومنهجه في النحو واللغة ص ١٠٠ – ١٠١ (رسالة ماجستير) بالالة الكاتبة مايس ١٩٧٥م.

آياته تتلى على مسامعهم ، وكتبت عند نزولها ؟ أروى القرآن بالمعنى ؟ ام كان رواته أعاجم؟ زد على ذلك ان النحويين الاولين كانت لهم صلة وشيجة بالحديث ، فقد كان يحيى ابن يعمر(١٢٩هـ)عالماً بالعربية والحديث ، وممن روى عنه قتادة(١) ، وأما ابو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) والخليل بن احمد (١٧٠هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) والأصمعي (٢١٦هـ) فقد كانوا اصحاب سنة (٢) . وكان النضر بن شميل (٢٠٣هـ) اللغوي المحدث يقول : « ما رأيت رجلاً أعلم بالسنّة بعد ابن عون من الخليل بن احمد » (٣) . ومن النحويين المحدّثين شيبان التميمي (١٦٤هـ) وقد زكاه احمد بن حنبل . (٤) ولا ننسى المحدث النحوي حماد بن سلمة الذي مر بنا انه كان استاذاً لكبار النحويين فمثل هؤلاء لاتخفى عليهم نصوص حديثية ، وهم يتداولون نصوصها ، كما «أن اعتماد أئمة اللغة الأولين على حديث النبي في اللغة بشكله الغزير ليقطع بتداول تلك المصنفات الحديثية بينهم » (٥) أو انتشار الحديث على السنة الراوين على الأقل ، وإن نظرة واحدة الى الكتب اللغوية في الفترة الاولى ككتاب العين مثلا تظهر صدق ما نقول (٦) ، والمعلوم ان المجتهدين من النحاة هم أنفسهم رواة اللغة الأولون (٧) ، فالدراسة النحوية واللغوية كانت ممتزجة في المرحلة الاولى من تاريخ النحو ، وسبب ذلك ان «القواعد النحوية تابعة للموضوعات اللغوية ، فمعرفة معاني الكلام سابقة لاستخراج قوانين تركيبه وضبط قواعده ، فالمعاني اللغوية اساس للقواعد النحوية » (٨).

وهناك من ذهب الى أن السبب يكمن في أختلاف منهج النحاة الذين «سلكوا مسلك الفقهاء أو أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل ، ومنهج المحدثين الذين اعتدّوا بالنقل والرواية الموفوق بسندها (٩) وان لذلك علاقة وثقى بالصراع الداخلي الذي نشب بين اصحاب

---

(١) نزهة الألباء ص ٢٥.
(٢) نزهة الألباء ص ٣٣.
(٣) ابو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ٦٦، نزهة الالباء ص ٤٧ .
(٤) نزهة الألباء ص ٣٥.
(٥) الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣٢٨.
(٦) ينظر الجزء الأول من كتاب العين الذي عني بتحقيقه الدكتور عبد الله درويش سنة ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٧م.
(٧) (٨) طه الراوي ، تاريخ علوم للغة االعربية ص ٧٤-٧٥.
(٩) الدكتور مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص ٦٧و٦٩و٧٠.

الحديث واصحاب الكلام حتى طالت الخصومة واحتمى كل فريق بسلطان يسخر قواه للتنكيل بصاحبه (١) «وقد نقل ذلك الى ميدان النحو مما افضى الى ذلك التخوف من اعتماد الحديث بما هو أهل له من توثيق واعتماد تخوفاً جعلهم يبتعدون عن الحديث والمحدثين ما أمكنهم الابتعاد» (٢). ومع تسليمنا بهذا الرأي، فسيبقى سؤال يراود أذهاننا: لمَ لم يعتمد النحويون على القرآن الكريم؟ الذي لم يستطع احد ان يقول فيه بعض ما قيل في الحديث؟

القول الحق هو ان النحويين الأولين من البصريين والكوفيين قد اعتمدوا الشعر وجعلوه مصدرهم الأول في الدرس النحوي، وهذه كتب من وصلت الينا آثارهم شاهدة على ذلك (٣)، وقد كانت هنالك اسباب دفعتهم الى ذلك (٤)، منها منزلة الشعر العظيمة في نفوس العرب في الجاهلية والاسلام، وبدؤهم تفسير القرآن الكريم اولا ثم شرح ما اشكل من غريب الحديث بالاستشهاد بالشعر، وقد كان ابن عباس (رض) - وهو اول من صعد المنبر في البصرة فقرأ سوراً من القرآن ففسرها - يقول: «إذا أشـــــــكل عليكم شيء من القرآن، فارجعوا فيه إلى الشعر فانه ديوان العرب (٥)». كما كان الفقهاء كالحسن البصري والشعبي يفتون الناس احياناً بالشعر(٦)، وقد ذكر دارسو الادب: «أن حفظ الشعر أهون على النفس، واذا حفظ كان أعلق وأثبت وكان شاهداً، وان احتيج إلى ضرب المثل كان مثلا (٧) لهذه الاسباب انصرف النحاة الى الشعر - متأثرين بمن سبقهم - يستخرجون منه الشواهد والأمثلة لوضع قواعد النحو، ناظرين نظرة قريبة من التقديس إلى الشعراء الذين جعلوهم حججاً في اللغة. وهذا خطأ منهجي، مؤاخذون عليه، لأنه ترك آثاراً سيئة في النحو، كان الدارسون وما يزالون يعانون منها.

---

(١) الدكتور مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص ٦٧ و٦٩ و٧٠

(٢) الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص ٣١٥.

(٣) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٢ - ٣٥.

(٥) البيان والتبيين ١/٨٤ - ٨٥، ٢٦٢ - ٢٦٣، المبرد، الفاضل ص ١٠، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٤٦، وينظر ابن رشيق القيرواني، العمدة ١/٣٠. ط (٢) مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٧٠هـ = ١٩٥٠م.

(٦) ينظر ابن سلام، طبقات فحول الشعراء ١/٣٣٥ - ٣٣٦، والعمدة ١/٥٥.

(٧) الجاحظ، كتاب الحيوان ٦/٤٩٠.

الخاتمة

لقد آن الأوان – ونحن نبتغي تيسير النحو – أن نجعل من الحديث النبوي الشريف مصدراً لدراساتنا النحوية الحديثة، يلي القرآن الكريم وقراءاته، مقتدين بزمرة طيّبة من النحويين كان لها شرف السبق في هذا المضمار، فنجرّد انفسنا من تأثير أقوال بعض النحاة عن الحديث، ما يزال – للأسف – يفعل فعله في الدارسين، فتراهم يرددون اقوال التشكيك في سلامته وصلاحه للدرس النحوي، على الرغم من ضعف حجج المشكك، فلم نجد باحثاً تخلى عن ذكر تلك الأقوال، ثم اعتمد في دراسته على الحديث ، بل تراه يدور في فلك الأقدمين مردداً أمثلتهم وشواهدهم التي ظهر ضعفها، وبان ضررها في النحو (١)، على الرغم من مرور نيّف وأربعين عاماً على صدور قرار مجمع اللغة العربية في مصر، الذي جوّز الاحتجاج بالأحاديث الموجودة في الكتب المدوّنة في الصدر الأول(٢). فهل أمسى القرار الذي صدر بعد دراسة مستفيضة للموضوع من جميع نواحيه حبراً على ورق؟ فآل مصيره إلى الإهمال والنسيان. ولم أعرض الباحثون عن العمل بمقتضاه طيلة هذه الفترة الطويلة؟

لهذا يجب ان نكسر الطوق، إن أردنا ان لا نكون سبباً في اهدار جزء غير يسير من فصيح الكلام العربي المنثور الموثّق، فنستفيد من الثروة اللغوية التي تمثّل لهجات العرب، لإغناء اللغة وتعويضها عما فات الرواة واللغويين أن يجمعوه، وأكمال استقرائهم الناقص للغة، فهي «بصرف النظر عن كونها ممثلة لكلام النبي (ص) او كلام راويها تمثل لغة ذلك العصر الذي رويت فيه، أو دوّنت فيه، وتبرز لنا نصوصاً متقدمة في اللغة» (٣)، كما يجب ان لا نردد بعد اليوم أقوالاً لنحويين تقوّلا بها دون دراسة منهما، مدفوعين بدوافع شتّى، ولا نتخذها سنداً وحجة لابعاد الحديث عن مجال الدرس النحوي ، لأن في ذلك لافتئاتاً. على الحقيقة، وقد ظهر أن أحدهما لم يكن صادقاً في انكاره، إذ نهى عن شيء عمله، وكان متحاملاً على من انكر عليه.

والله الموفق إلى اهدى السبل.

عبد الجبار علوان النايلة

---

(١) تنظر مجلة الاستاذ ص ٢٧٣ – ٢٧٤.

(٢) ينظر قرار المجمع في مجلته، الجزء الرابع ص ٧ لسنة ١٩٣٧م حيث جوز المجمع في قراره المذكور الاحتجاج بالأحاديث المدونة في الصدر الاول، كالكتب الصحاح الست، فما قبلها

(٣) في الحديث الشريف والنحو. مجلة الاستاذ ص ٢٧٤

مصادر البحث

١ – القرآن الكريم ، المصدر الأول للغة العربية .

٢ – أبو حيان النحوي : الدكتورة خديجة الحديثي . ط (١) ، بغداد ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.

٣ – أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته بين أئمة العربية ، وآثاره في القراءات والنحو : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي . الفجالة ١٣٧٧ هـ.

٤ – اخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي .تح: طه الزيني ومحمد خفاجي. ط (١)، القاهرة ١٩٥٥م .

٥ – الاقتراح في علم اصول النحو : جلال الدين السيوطي . طبعة حجرية ، دهلي – الهند سنة ١٣١٤هـ.

٦ – الإلماع إلى معرفة اصول الرواية وتقييد السماع : القاضي عياض اليحصبي – ٥٤٤هـ. تح: السيد أحمد صقر . تونس سنة ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م .

٧ – الأمالي (أبو القاسم الزجاجي –٣٣٧هـ). شرح أحمد الأمين الشنقيطي. ط (١)، القاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

٨ – أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه : أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي – ٥٨١هـ.تح: محمد ابراهيم البنا . ط (١) سنة =١٣٩٠هـ = ١٩٧٠ م .

٩ – إنباه الرواة على أنباه النحاة : أبو الحسن القفطي –٦٤٦هـ.تح: محمد أبو الفضل ابراهيم .ط (١) ، القاهرة سنة ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠ م .

١٠ – الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري – ٥٧٧هـ. ط (٤)، القاهرة ١٣٨٠هـ = ١٩٦١ م .

١١ – البحر المحيط : أبو حيان –٧٤٥هـ.ط (١)، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨هـ.

١٢ – البيان والتبيين : أبو عثمان الجاحظ –٢٥٥هـ.تح: حسن السندوبي .ط (٢)، القاهرة ١٩٣٢ م :

١٣ – تأويل مختلف الحديث : ابن قتيبة الدينوري – ٢٧٦هـ. تصحيح :محمد زهري النجار . ط (١) القاهرة سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م .

١٤ – تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي : الشيخ أحمد الاسكندري :ط (١) ، القاهرة ١٣٢٠هـ = ١٩١٢م :

١٥ – تاريخ الادب العربي (العصر الاسلامي): الدكتور شوقي ضيف. طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣ م :

١٦ – تاريخ علوم اللغة العربية : طه الراوي ، ط (١)، بغداد ١٣٦٩هـ = ١٩٤٩م .
١٧ – تقييد العلم : الخطيب البغدادي – ٤٦٣هـ. تح: يوسف العش، دمشق سنة ١٩٤٩م.
١٨ – التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . ط (١) ، القاهرة ١٣٤٤هـ= ١٩٢٦ م .
١٩ – جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله : يوسف بن عبد البر القرطبي – ٤٦٣هـ. تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان ، ط (٢)، القاهرة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م .
٢٠ – جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : بدر الدين بن محمد الاربلي. ط (٢) ، النجف ١٣٨٩هـ=١٩٧٠ م .
٢١ – حاشية الأمير علي مغني اللبيب :محمد الأمير الأزهري ١٢٣٢هـ.ط (١)، المطبعة الأزهرية سنة ١٣١٧هـ .
٢٢ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري – ١٢٨٧هـ. ط (٢) مطبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هـ .
٢٣ – حاشية السجاعي على شرح قطر الندى : أحمد بن أحمد السجاعي – ١١٩٧هـ، طبعة المطبعة الميمنية، أحمد البابي الحلبي سنة ١٣٠٦هـ .
٢٤ – حاشية الصبان عن شرح الاشموني محمد بن علي الصبان – ١٢٠٥هـ طبعة دار أحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر(بدون تاريخ)
٢٥ – الحجة في علل القراءات السبع : أبو علي الفارسي – ٣٧٧هـ – الجزء الأول. تح: علي النجدي ناصف وصاحبيه، ط(١)، القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م .
٢٦ – الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية : محمد ضاري حمادي (رسالة ماجستير) طبعت على الآلة الكاتبة . نيسان ١٩٧٣ م .
٢٧ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي – ١٠٩٢هـ. ط (١) مطبعة بولاق الأميرية ، القاهرة ١٢٩٩هـ .
٢٨ – الخصائص : عثمان بن جني – ٣٩٢هـ.تح: محمد علي النجار ،ط (٢) دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م .
٢٩ – دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين – ١٣٧٨هـ.ط (٢)، مطابع دار المنار : دمشق ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م :

٣٠ — الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : الدكتور فاضل السامرائي .ط (١) مطبعة الارشاد ، بغداد ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م .

٣١ — سر صناعة الاعراب : عثمان بن جني — ٣٩٢هـ . الجزء الأول ، تح : السقا وصاحبيه ،ط (١) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م ؛

٣٢ — شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : بهاء الدين بن عقيل ٧٦٩هـ..تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط (١٤)، مطبعة السعادة بمصر .سنة ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

٣٣ — شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : بدر الدين محمد بن محمد بن مالك — ٦٨٦هـ. ط (١)، المطبعة العلوية ، النجف سنة ١٣٤٢هـ .

٣٤ — شرح الاشموني على الفية ابن مالك : علي بن محمد الاشموني ٩٢٩هـ . تح: محيي الدين عبد الحميد .ط (١)، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٧٥هـ=١٩٥٥م .

٣٥ — شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام — ٧٦١هـ .ط (١١) ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م .

٣٦ — شرح المفصل للزمخشري : ابن يعيش — ٦٤٣هـ . تصحيح : مشيخة الأزهر ؛ ط (١) ، الطباعة المنيرية (بدون تاريخ) .

٣٧ — شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : محمد بن مالك — ٦٧٢ ؛ تح : محمد فؤاد عبد الباقي . ط (١) ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٣٧٦هـ= ١٩٥٧ م ؛

٣٨ — الشواهد والاستشهاد في النحو : عبد الجبار علوان النايلة ،ط(١) ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٧٦ م ؛

٣٩ — صحيح البخاري «جامع الصحيح»: محمد بن أبي الحسن اسماعيل البخاري — ٢٥٦هـ.ط(١) ،دار الطباعة العامرة ، القاهرة ١٣١٥ هـ ؛

٤٠ — طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي — ٣٧٩هـ . تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ،ط (١) ، القاهرة ١٣٧٢هـ = ١٩٥٤م ؛

٤١ — العقد الفريد : ابن عبد ربه الاندلسي — ٣٢٨هـ. ط (١) نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ١٣٥٣هـ = ١٩٢٥م ؛

٤٢ ـ علوم الحديث ومصطلحه : الدكتور صبحي الصالح .ط (١٠) ، بيروت ١٩٧٨م :
٤٣ ـ غاية النهاية في طبقات القراء : أبو الخير محمد بن الجزري ـ ٨٣٣هـ.ط (١). عني بنشره :ج. بركشتراسر . القاهرة ١٣٥١ هـ=١٩٣٢م .
٤٤ ـ فتح الباري بشرح البخاري : ابن حجر العسقلاني ـ ٨٥٢هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣هـ = ١٩٥٩م .
٤٥ ـ في أصول النحو :سعيد الافغاني . ط (٣) ، مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م .
٤٦ ـ في الحديث الشريف والنحو . بحث : الدكتور خليل بنيان الحسون . مجلة الاستاذ . اصدار كلية التربية ـ جامعة بغداد . العدد ٢ السنة ٩٨ ـ ١٣٩٩هـ ٧٨ ـ ١٩٧٩ م :
٤٧ ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث : محمد جمال الدين القاسمي . تح : محمد بهجة البيطار .ط (٢)، القاهرة ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م .
٤٨ ـ الكامل في اللغة والادب : ابو العباس المبرد ٢٨٥هـ تح : محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة ، مطبعة نهضة مصر (بدون تاريخ).
٤٩ ـ كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ـ ١٨٨هـ.ط (١) ، المطبعة الأميرية ، بولاق ١٣١٦ هـ .
٥٠ ـ الكفاية في علوم الرواية : الخطيب البغدادي ـ ٤٦٣هـ. ط (١). مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ١٣٥٧ هـ :
٥١ ـ مااتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد : المبرّد ـ ٢٨٥هـ. تح: عبد العزيز الميمني .ط (١) ، القاهرة ١٣٥٠ هـ .
٥٢ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين بن الأثير ـ ٦٣٧هـ.تح: محمد محيي الدين عبد الحميد .ط (١)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٨ =١٩٣٩م :
٥٣ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابو الفتح عثمان ابن جني ـ ٣٩٢هـ. تح : علي النجدي ناصف وصاحبيه. القاهرة ١٣٨٩هـ:
٥٤ ـ مدرسة البصرة النحوية : الدكتور عبد الرحمن السيد. ط (١)، مطابع سجل العرب، مصر سنة ١٩٦٨م.

٥٥ — مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : الدكتور مهدي المخزومي ط (١)، مطبعة دار المعرفة، بغداد ١٣٨٤هـ = ١٩٥٥م.
٥٦ — المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف، ط (١) دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨م.
٥٧ — المذكر والمؤنث : ابو بكر بن الانباري — ٣٢٨هـ. تح : الدكتور طارق عبد عون الجنابي. ط (١) مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨م.
٥٨ — مراتب النحويين : ابو الطيب اللغوي — ٣٥١هـ. تح : محمد ابو الفضل ابراهيم ط (١)، القاهرة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م.
٥٩ — المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي. تح : محمد احمد جاد المولى وصاحبيه ؛ دار احياء الكتب العربية (بدون تأريخ).
٦٠ — معاني القرآن : ابو زكريا الفراء — ٢٧٦هـ. تح : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. ط (١)، القاهرة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.
٦١ — معرفة علوم الحديث : الحاكم ابو عبدالله النيسابوري — ٤٠٥هـ. تصحيح : د. سيد معظم حسين (جامعة دكا) سنة ١٩٣٥م.
٦٢ — مغني اللبيب من كتب الأعاريب : ابن هشام الانصاري — ٧٦١هـ. تح : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة (بدون تأريخ).
٦٣ — مفتاح السنّة، أو : تاريخ فنون الحديث : محمد عبد العزيز الخولي. ط (٢)، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة ١٣٤٧هـ = ١٩٢٨م.
٦٤ — المفصل في علم العربية : الزمخشري — ٥٣٨هـ. ط (١)، مطبعة التقدم بمصر، غرّة سنة ١٣٢٣هـ.
٦٥ — المقتضب : ابو العباس المبرّد — ٢٨٥هـ. تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة. ط (١)، القاهرة ١٣٨٥هـ = ١٣٨٨هـ.
٦٦ — مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث : الحافظ ابو عمرو الشهرزوري — ٦٤٢هـ ؛ ط (١)، المطبعة القيمة، بمبي ١٣٥٧هـ.
٦٧ — منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : ابو حيان الأندلسي — ٧٤٥هـ. تح: سدني جليزر، نيوهافن ١٩٤٧م.

٦٨ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابو البركات الأنباري ـ ٥٧٧هـ. تح : الدكتور ابراهيم السامرائي. ط (٢)، نشر مكتبة الاندلس، بغداد ١٩٧٠م.
٦٩ ـ نظرات في اللغة والنحو : طه الراوي. ط (١)، المطبعة التجارية ـ بيروت ١٩٦٢م .
٧٠ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير مجد الدين بن محمد الجزري ـ ٦٠٦هـ. تح : طاهر احمد الزاوي ومحمود الطناحي ط (١) ، سنة ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.
٧١ ـ همع الهوامع، شرح جمع الجوامع : السيوطي ـ ٩١١هـ. تصحيح : محمد بدر الدين النعساني. ط (١)، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.
٧٢ ـ وفيات الأعيان وأنباء الزمان : ابن خلكان ـ ٦٨١هـ. تح : محمد محيي الدين عبد الحميد. ط (١)، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

وهناك مصادر أخرى اعتمدنا عليها قليلاً ذكرت في أماكنها من هوامش البحث.